



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التطورات الاقتصادية

الربع الثالث
2013

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
شباط 2014

© شباط، 2014.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2014. تقرير التطورات الاقتصادية، الربع الثالث 2013.
رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

الرقم المجاني: 1800500700

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً في حدة الانكماش خلال الربع الثالث من العام 2013، مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، وذلك على خلفية التحسّن الذي أبدته غالبية اقتصادات منطقة اليورو، لا سيما التي عانت خلال الفترة الماضية من تفاقم أزمة الديون. وبالرغم من أن اقتصادات المحور (ألمانيا وفرنسا)، قادت مسيرة النمو في منطقة اليورو إبان أزمة الديون وحتى الآن، إلا أنها شهدت أداءً أقل من المأمول خلال هذا الربع.

أما الولايات المتحدة، فبالرغم من أزمة سقف الديون السيادية التي تعرّضت لها، والشكوك المتعلقة باستمرار برنامج شراء سندات الخزينة، إلا أن الاقتصاد الأمريكي قد نجح في تحقيق معدل نموّ جيد. وعلى نفس المنوال، حققت اليابان نمواً جيداً خلال الربع الثالث في ظل حزمة السياسات المالية والنقدية الجديدة. وتزامن نمو الاقتصاد الياباني مع انخفاض قيمة الين، مما أتاح المجال أمام زيادة الصادرات جراء ارتفاع تنافسيتها. من جانبها، شهدت الدول الصاعدة والنامية تحسّناً، على خلفية تحسّن الطلب الخارجي، وتأثرها في بعض الأحيان، كما هو الحال مع الاقتصاد الصيني، بإجراءات الحكومة التحفيزية.

على المستوى الإقليمي، عاود الاقتصاد الإسرائيلي التباطؤ جرّاء استمرار الارتفاع في قيمة الشيكل، وانعكاساته على حجم الصادرات الإسرائيلية. كما لا زال الاقتصاد الأردني يحقق مستويات نمو متقاربة خلال الأرباع الماضية، لكنه عانى خلال العام من ارتفاع نسب التضخم والبطالة بسبب الضغط على الموارد المحلية في ظل استقباله لأعداد متزايدة من اللاجئين السوريين، مع توقّعات بارتفاع أكبر في معدلات التضخم في ظل قرار الحكومة رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية، لا سيما الوقود والطحين.

محلياً، شهد الاقتصاد الفلسطيني مزيداً من التباطؤ خلال الربع الثالث 2013، إذ بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.6% على أساس سنوي، مقابل انكماش بنحو 1.3% عن مستواه في الربع السابق. وطال التباطؤ كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن بدرجات متفاوتة. كما انعكس هذا التباطؤ على مؤشرات سوق العمل، لترتفع نسبة البطالة عن مستواها في كل من الربع السابق والمناظر من العام 2012. ولم ينجح التزايد في أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات منذ بداية هذا العام في التخفيف من وطأة التباطؤ الاقتصادي على أحوال العمالة في الضفة الغربية، وبالتالي تزايدت أعداد العاطلين عن العمل. في المقابل، ارتفعت مستويات الأسعار بنحو 1.4% على أساس سنوي مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تراجع القوة الشرائية للمواطنين، وبشكل خاص في الضفة الغربية التي شهدت الارتفاع الأكبر في الأسعار مقارنة بانخفاضها في قطاع غزة. لكن في المحصلة، أدى التراجع الكبير في الأجور الاسمية للعاملين في قطاع غزة إلى تراجع القوة الشرائية لأجورهم.

أما على صعيد مالية الحكومة، فقد ارتفع العجز الجاري بأكثر من ثمانية أضعاف مقارنة بمستواه في الربع المناظر من العام 2012، نتيجة الانخفاض الكبير في مستوى الإيرادات المترافق مع نمو النفقات الجارية. غير أن النمو الكبير في حجم المساعدات الخارجية قد أسهم في كبح جماح العجز في الرصيد الكلي، وتحقيق فائض في هذا الرصيد مع نهاية الربع الحالي. من جانب آخر، شهد الدين العام انخفاضاً طفيفاً خلال هذا الربع، على خلفية انخفاض قيمة الدين الحكومي الداخلي إثر قيام الحكومة بتسديد جزء من مديونيتها للجهاز المصرفي.

من ناحية ثانية، أسهم التزايد في حجم المساعدات الخارجية في تراجع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الربع الثالث 2013 بأكثر من النصف على الأساس السنوي.

كما شهد أداء القطاع المصرفي تحسناً ملحوظاً خلال فترة المقارنة انعكس بنمو موجودات/ مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين، وارتفاع التسهيلات الائتمانية، وودائع الجمهور، إضافة إلى ارتفاع حقوق ملكية المصارف. تجدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية المباشرة لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى من تلك المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي، في إشارة إلى تعزيز مؤشرات العمق المالي.

المحتويات

iii	الملخص التنفيذي.....
1	التطورات الاقتصادية العالمية.....
1	الاقتصاد العالمي.....
2	الولايات المتحدة.....
3	منطقة اليورو.....
6	اليابان.....
7	الدول الصاعدة والنامية.....
9	أسعار النفط.....
9	أسعار الغذاء.....
10	أسعار الذهب.....
10	الأسواق المالية العالمية.....
11	التطورات الإقليمية.....
11	إسرائيل.....
12	الأردن.....
14	التطورات المحلية.....
14	النمو.....
15	الأسعار والتضخم.....
17	البطالة.....
17	الأجور والقوة الشرائية.....
18	المالية العامة.....
20	القطاع الخارجي.....
21	التطورات المصرفية.....
23	اختبارات التحمل.....
26	مؤشر القدس للأوراق المالية.....

التطورات الاقتصادية العالمية

الاقتصاد العالمي

شهد الربع الثالث من العام 2013 تراجعاً في حدة الانكماش الاقتصادي في معظم الاقتصادات الكبرى، خاصة في

جدول 1: آفاق النمو العالمي في الناتج المحلي الإجمالي

2014	2013	201	
3.7	3.0	3.1	العالم
2.2	1.3	1.4	الدول المتقدمة
2.8	1.9	2.8	الولايات المتحدة
1.0	0.4-	0.7-	منطقة اليورو
1.6	0.5	0.9	ألمانيا
0.9	0.2	0.0	فرنسا
0.6	1.8-	2.5-	إيطاليا
0.2	1.3-	1.6-	اسبانيا
1.7	1.7	1.4	اليابان
2.4	1.7	0.3	بريطانيا
5.1	4.7	4.9	الدول النامية والصاعدة
7.5	7.7	7.7	الصين
5.4	4.4	3.2	الهند
2.3	2.3	1.0	البرازيل
3.3	2.4	4.1	دول الـ MENAP*

المصدر: صندوق النقد الدولي، كانون ثاني 2014.

* الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

منطقة اليورو التي أبدت تعافياً نسبياً، على الرغم من عدم تسارع النمو في كل من الاقتصاد الألماني والفرنسي كما كان مأمولاً. كما أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية تحسناً بالرغم من الأزمات التي مرتّ بها. كذلك، طال التحسّن الاقتصاد الياباني، على خلفية تزايد الصادرات اليابانية وارتفاع تنافسيتها جراء انخفاض قيمة الين الياباني.

من جهة أخرى، شهدت الدول الصاعدة والنامية تحسّناً نسبياً، حيث عاد نمو الاقتصاد الصيني إلى التسارع متأثراً بإجراءات التحفيز المالي. وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الهندي، وذلك على خلفية التحسن الواضح في التصدير. في المقابل، شهد الاقتصاد البرازيلي تباطؤاً مخيباً للآمال نتيجة التراجع في النشاط الزراعي.

لقد دفع هذا التحسّن في الاقتصاد العالمي صندوق النقد

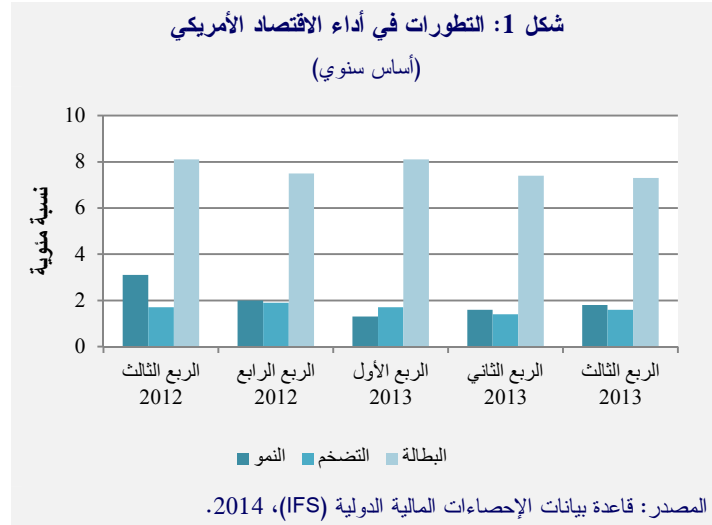
الدولي إلى رفع توقعاته للنمو العالمي بواقع نقطة مئوية لتصبح 3.0% للعام 2013، و3.7% للعام 2014، مقارنة مع 2.9% و3.6%، على التوالي¹، وذلك على خلفية تحسن أداء بعض الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك بعض الدول الصاعدة والنامية كالصين والهند. لكنه أبقى على ذات التوقعات السابقة لمنطقة اليورو خلال العام 2013. أما عن العام 2014، فيتوقّع الصندوق تحسّناً في أداء مختلف مجموعات الدول (المتقدمة، والصاعدة والنامية)، لكن يُلاحظ التخفيض الكبير الذي أجراه على توقعات النمو في اليابان.

على صعيد الأسعار، فقد تزامن مع التحسّن الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال الربع الثالث ارتفاع في مستوى التضخم إلى 3.4% على أساس سنوي مقارنةً بالربع السابق، وبنحو 3.3% مقارنة في الربع السابق.

¹ آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، شهر تشرين أول 2013.

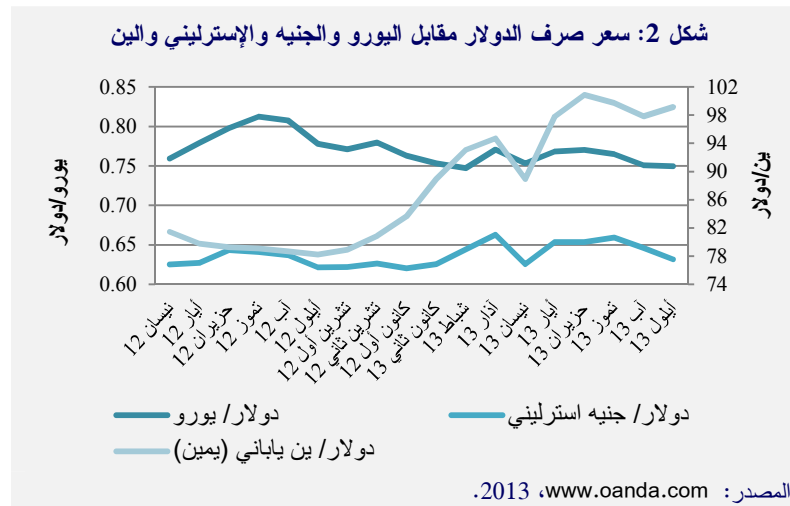
الولايات المتحدة

أبدى الاقتصاد الأمريكي تحسناً متواضعاً خلال الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، إذ نما بنسبة 1.8% على الأساس السنوي مقارنة مع 1.6% في الربع السابق. ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة أقل من مستوياتها في الأرباع السابقة، لا سيما الربع المناظر 2012 حيث بلغت نسبة النمو حينها 3.1%.



وبالرغم من ذلك، فإن نمو الاقتصاد الأمريكي خلال هذا الربع كان جيداً إذا ما أخذ بعين الاعتبار المخاطر المتصاعدة التي تعرّض لها جراء أزمة سقف الديون الأمريكية²، إلى جانب عدم وضوح موقف الاحتياطي الفيدرالي من شراء سندات الخزينة الذي أسهم في تخفيض تنبؤات النمو الاقتصادي. وفي شهر

أيلول أعلن الاحتياطي الفيدرالي عن تأجيل وقف العمل ببرنامج شراء السندات، وأن العمل بهذا البرنامج سيظلّ مرهوناً بتغيرات الوضع الاقتصادي واتجاه النمو. كما أعلن الاحتياطي الفيدرالي عن استمرار استهدافه لنسب فائدة منخفضة على السندات، حتى لما بعد وقف برنامج الشراء.



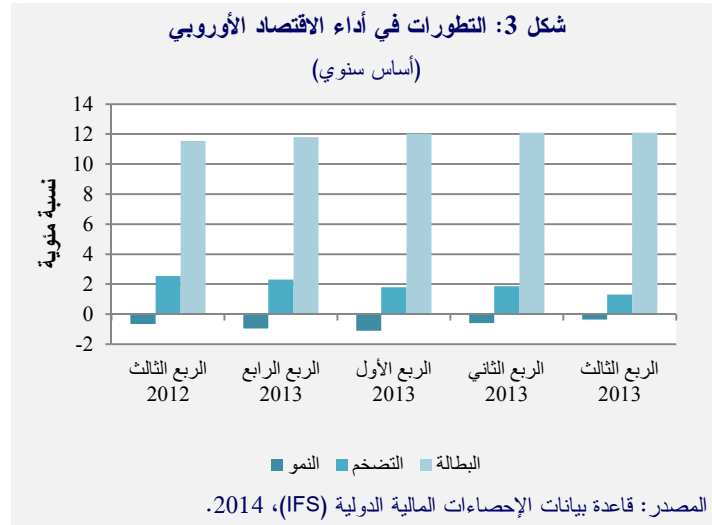
في نفس السياق، تشير البيانات إلى أن المصدر الرئيس للنمو خلال الربع الثالث 2013 كان ارتفاع مستوى المخزون، الأمر الذي يعكس تفاؤل أصحاب الشركات حول آفاق الطلب في المستقبل القريب، إلى جانب تحسّن نسبي في أوضاع سوق العمل، حيث شهدت معدلات البطالة انخفاضاً طفيفاً من 7.4% في الربع السابق إلى 7.3%، وهو ما يعكس تباطؤ وتيرة التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية.

² تم الحديث عن هذه الأزمة وتداعياتها وأسبابها في العدد السابق من التقرير.

من جانب آخر، عاودت الأسعار ارتفاعها إلى 1.6% مقتربة من المستوى المستهدف (2.0%). كما حافظ الاحتياطي الفيدرالي على سياسته النقدية التوسعية واستمراره بشراء سندات الخزينة مع إبقاء خيارات رفع أو خفض وتيرة عمليات الشراء لهذه السندات مفتوحة.

أما فيما يتعلق بسعر صرف العملة الأمريكية، فقد شهد الدولار تراجعاً خلال الربع الثالث مقابل الجنيه الإسترليني ليبلغ 0.65 جنيه/ دولار، إلى جانب انخفاضه مقابل اليورو إلى مستوى 0.76 يورو. كما لم يفلح الانخفاض المستمر في قيمة اللين الياباني خلال الأشهر الماضية من رفع سعر صرف الدولار مقابل اللين، الذي استمر في انخفاضه ليصل إلى 98.9 ين/ دولار خلال الربع الثالث 2013.

منطقة اليورو



شهدت منطقة اليورو خلال الربع الثالث أداءً متبايناً (تراجع وتيرة الانكماش في كل من اليونان وإيطاليا، مقابل أداء ضعيف في كل من ألمانيا وفرنسا) كانت محصلته استمرار الانكماش في منطقة اليورو وإن كانت حدته أقل مقارنة بالأرباع السابقة. فقد وصل معدل النمو في الناتج المحلي إلى -0.37% على أساس سنوي، مقابل -0.6% في الربع السابق، و-0.7% في الربع المناظر من العام 2012. وعلى الصعيد الربعي، سجلت منطقة اليورو نمواً بلغ 0.1%، مقارنة مع 0.3% في الربع السابق.

جدول 2: التطورات في الأداء الاقتصادي لبعض دول اليورو الربع الثالث 2013 (أساس سنوي)

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
ألمانيا	0.6	1.6	6.7
فرنسا	0.2	0.9	10.5
إيطاليا	-1.9	1.1	11.3
إسبانيا	-1.1	1.2	25.9
البرتغال	-1.0	0.3	16.3
أيرلندا	1.7	0.4	13.9
اليونان	-3.0	-1.0	27.0
اليورو	-0.37	1.3	12.1

المصدر: قاعدة بيانات IFS والبنك المركزي الأوروبي، 2014.

ويعكس هذا الأداء المتباين لدول المنطقة، الطبيعة الهشة للتعافي الذي بدأت تظهر بوادره. فاليونان على سبيل المثال، انكمش اقتصادها خلال هذا الربع بنحو 3.0%، ومع ذلك فهو الأقل منذ ثلاثة أعوام، خاصة عند مقارنته بالتراجع الذي بلغ ذروته في الربع الرابع 2010 عندما انكمش اقتصادها بنحو 9%. يأتي هذا التباطؤ في وتيرة الانكماش بشكل أساسي من قطاع السياحة الذي شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال هذا الربع. من جهة أخرى، بدأت

أسعار الفائدة على السندات الحكومية بالانخفاض، والذي يعتبره المراقبون إشارات جيّدة على التعافي، خاصة في ظل تراجع حدة الانكماش، الأمر الذي يدل على أن برامج الإصلاح الاقتصادي وإجراءات التقشّف المالي الصارمة قد بدأت تؤتي ثمارها على أرض الواقع. هذا وقد انخفضت نسبة البطالة خلال الربع الثالث قليلاً لتستقر عند مستوى 27.0% مقارنة مع 27.1% في الربع السابق.

كما شهدت كل من إيطاليا والبرتغال تراجعاً في وتيرة الانكماش. فقد انكمش الاقتصاد البرتغالي بنحو 1.0% على الأساس السنوي، والذي يعتبر الأقل منذ بداية أزمة الدين في منطقة اليورو. وعلى المستوى الربعي، حققت البرتغال نمواً للربع الثاني على التوالي بلغ 0.2%، وذلك بعد حوالي عامين ونصف العام من الانكماش المتواصل. ويرى المحللون أن هذا التحسّن في الأداء الاقتصادي يعكس نجاعة سياسات التقشّف الصارمة التي تركز البرتغال تحت وطأتها منذ حوالي العامين. غير أن الاستمرار في تخفيض موازنة الحكومة قد يثير بعض التخوفات تجاه احتمالية تأثيره سلباً على التحسّن الهشّ المتحقق في الآونة الأخيرة.

وتبدو الصورة مشابهة أيضاً في إيطاليا التي لا تزال تشهد انكماشاً للربع التاسع على التوالي، ولكن بحدّة أقل سواء على المستوى السنوي أو الربعي. وبلغ الانكماش في الاقتصاد الإيطالي أقل مستوى له منذ أكثر من عام، حيث انخفض إلى -1.9% على الأساس السنوي مقارنة مع -2.2% في الربع السابق. وفي هذا الصدد، يرى المراقبون أن هذا التراجع في حدة الانكماش يبعث على التفاؤل حول النمو في الأمد القريب.

ومع ذلك، يبقى الاقتصاد الإيطالي يعاني من مشاكل هيكلية متعددة كارتفاع الدين العام الذي يعدّ الأعلى في المنطقة بعد اليونان، ويشكّل ما يقرب من 133% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب، وارتفاع الضرائب التي أضرت بمستويات الاستثمار والإنفاق الخاص. كما لا تزال نسبة البطالة في إيطاليا مرتفعة جداً، وذلك بالرغم من اتجاهها التنازلي منذ بداية العام، حيث بلغت 11.3% خلال الربع الثالث، مقارنة مع 12.0% و12.8% في الربعين الثاني والأول من العام 2013، على التوالي.

يُذكر أن إيطاليا نجحت مرة أخرى (حتى الآن على الأقل) في تجاوز أزمة جديدة، ولكن هذه المرة على الصعيد السياسي. فبعد إدانته بجرائم فساد في شهر آب، أقدم "سيلفيو بيرلسكوني" رئيس الوزراء السابق، على سحب حزبه من الحكومة الائتلافية في أواخر أيلول متخذاً من ذلك وسيلة ضغط ضد إبعاده من مجلس الشيوخ. وكان من الممكن أن يؤدي إجراء بيرلسكوني هذا إلى زعزعة استقرار الحكومة ويهدد تقدّم الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن الحكومة الائتلافية نجحت في نيل الموافقة على موازنة العام 2014، مما منحها الفرصة لاستكمال برنامج الإصلاح.

أما الاقتصاد الإسباني، فيرى المراقبون أن أداءه خلال الربع الثالث كان الأفضل من بين اقتصادات منطقة اليورو. فبالرغم من انكماشه خلال هذا الربع أيضاً بنحو 1.1%، إلا أن هذا الانكماش يعدّ الأقل منذ أكثر من عام، بالإضافة إلى أن الاقتصاد شهد نمواً على المستوى الربعي بنحو 0.1%. ويرى المراقبون أن محاولات

الاقتصاد الإسباني للخروج من الركود قد تحققت تقريباً هذا الربع بالرغم من مشاكل الاقتصاد المزممة المتمثلة في استفحال عجز الموازنة العامة، وارتفاع الدين العام، وركود سوق العقارات، يضاف لها ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية. وقد نجحت إسبانيا خلال هذا الربع في تخفيض معدلات البطالة قليلاً من 26.3% في الربع السابق إلى 25.9%. يُذكر أن التحسّن النسبي في أداء الاقتصاد الإسباني خلال هذا الربع جاء من مصدرين رئيسيين: تمثل الأول منها في التحسّن الملحوظ في مستوى الطلب الخارجي، وبالتالي ارتفاع الصادرات. في حين تمثّل الثاني بانتعاش موسم السياحة في إسبانيا مع توافد المصطافين الأوروبيين إلى المدن الإسبانية، في ظل الاضطرابات السياسية التي لا زالت تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي أيرلندا، سجّل الاقتصاد أخيراً نمواً، بعد موجة متلاحقة من الانكماش والتباطؤ منذ بداية العام 2012. ففي الربع الثالث 2013، نما الاقتصاد الأيرلندي بنحو 1.7% على الأساس السنوي، وبنحو 1.5% على الأساس الربعي. ورغم استقرار معدلات البطالة عند مستوى 13.9%، إلا أن المؤشرات تشير إلى تحسّن قدرة الاقتصاد على توليد وظائف جديدة.

أما الاقتصاد الألماني، الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو في منطقة اليورو، فكان أداءه خلال الربع الثالث أقل من المأمول بالرغم من نموه بنحو 0.6% على الأساس السنوي مقارنة بنسبة نمو بلغت 0.5% في الربع الثاني. يأتي هذا النمو بشكل أساسي نتيجة النمو في الطلب الداخلي، على خلفية التحسّن في الاستثمار والإنشاءات، بالإضافة إلى نمو الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والعام. من جهة أخرى، شهد الربع الثالث تراجعاً في الطلب الخارجي، تمثل في انخفاض ملحوظ في مستوى الصادرات. وعلى صعيد آخر، ترافق النمو المتحقق مع استقرار في معدلات البطالة بالمقارنة مع مستوياتها في الربع المناظر 2012 عند مستوى 6.7%، لكنها تمثل انخفاضاً طفيفاً عن مستواها في الربع السابق والبالغ 6.8%.

من جانب آخر، لا يمكن الحديث عن الاقتصاد الألماني خلال الربع الثالث من هذا العام دون الإشارة إلى موضوع انتخاب المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" لدورة ثالثة نهاية شهر أيلول، وهي التي لعبت دوراً كبيراً خلال الأزمة المالية في منطقة اليورو بالدفع نحو خطط الإصلاح والتشّيف. وبالتالي، فإن إعادة انتخابها لمرّة ثالثة يبعث بإشارات إيجابية حول ثقة ورضا المجتمع الألماني، والأوروبي عامة، عن خطط الإصلاح القائمة للخروج من الأزمة المالية.

أما الاقتصاد الفرنسي الذي حقق نسبة نمو جيدة لم تكن متوقعة في الربع الثاني 2013، عاود التباطؤ خلال الربع الثالث حسب ما كان متوقعاً، إذ نما الاقتصاد الفرنسي بنسبة 0.2% على الأساس السنوي، في حين انكمش بنحو 0.1% على الأساس الربعي. يأتي هذا التراجع بشكل أساسي بسبب تراجع كل من الاستثمار والصادرات مقابل

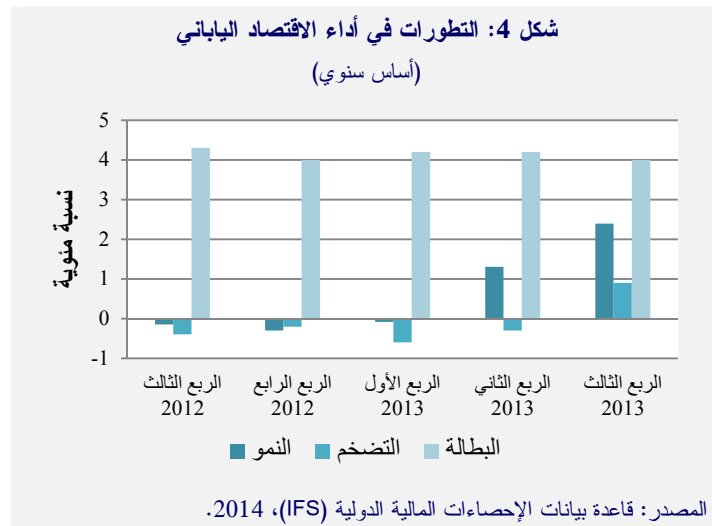
نمو الواردات، مما أثر سلبياً على عجز الميزان التجاري³. وترافق هذا التباطؤ مع ارتفاع معدلات البطالة إلى 10.5% في الربع الثالث، مقارنة مع 9.9% في الربع المناظر من العام 2012.

أما على صعيد الأسعار والسياسة النقدية، فقد تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 1.3% مقابل 2.5% في الربع المناظر. كما قام البنك المركزي الأوروبي بتثبيت سعر الفائدة خلال الربع الثالث عند مستوى 0.5%.

اليابان

جاءت نتائج النمو المعدلة في اليابان خلال الربع الثالث محبطة قليلاً كونها جاءت أقل من البيانات الأولية التي تم الإعلان عنها سابقاً. وبالرغم من ذلك، حقق الاقتصاد الياباني الربع الثالث نسبة نمو جيدة بلغت 2.4% على الأساس السنوي مقارنة مع 1.3% في الربع السابق.

وقد جاء هذا النمو مترافقاً مع مزيد من التراجع في قيمة الين الياباني، مما يبعث على التفاؤل في رفع تنافسية



الصادرات اليابانية في ظل حاجة الاقتصاد إلى تحفيز الطلب الخارجي وزيادة مستويات التصدير. من جهة أخرى، يأتي هذا النمو بالرغم من قرار رئيس الوزراء "شينزو آبي" رفع ضريبة المبيعات، ووسط تخوفات أثارها الاقتصاديون حول تأثير هذا القرار على تثبيط الطلب الخاص في ظل ارتفاع أسعار الوقود وانخفاض مستوى الأجور في اليابان، خاصة وأن حالة التعافي في الاقتصاد الياباني لا تزال هشّة. يُذكر أن قرار رفع ضريبة المبيعات

يأتي ضمن حزمة من السياسات المالية والنقدية الجديدة لرئيس الوزراء الرامية إلى تخفيف عجز الموازنة العامة والدين العام. وبالرغم من جميع التخوفات المثارة حول سياسات آبي، فيبدو أنه يضع رهانه على كسب ثقة المستثمرين لرفع مستويات الاستثمار، وبالتالي رفع الأجور بما يقلل من تأثير رفع الضريبة على الإنفاق الخاص.

³ دفع النمو المتواضع للاقتصاد الفرنسي خلال الربع الثالث، وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز (S&P) إلى تخفيض تصنيف فرنسا الائتماني من AA+ إلى AA خلال تشرين ثاني، معللة ذلك بأن مبادرات الإصلاح التي انتهجتها الحكومة الفرنسية لم تكن كافية لتحسين آفاق النمو على الأمد المتوسط، حسب اعتقادها. يُذكر أن هذه هي المرة الثانية التي تقوم بها الوكالة بتخفيض تصنيف فرنسا. إذ سبق لهذه الوكالة إضافة إلى وكالات التصنيف الرئيسية الأخرى (فيتش، وموديز) أن خفضت التصنيف الائتماني الفرنسي من AAA.

من جانب آخر، ارتفعت نسبة التضخم في الربع الثالث لتصل إلى 0.9% على أساس سنوي، مقارنة بمعدلات تضخم سالبة خلال الأرباع الماضية، مما أثار الجدل حول دور السياسات الجديدة في هذا الارتفاع، خاصة وأن رفع معدلات التضخم وكسر التراجع في مستوياته منذ 15 عاماً يمثل أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة. من جهة أخرى، شهدت معدلات البطالة انخفاضاً خلال هذا الربع مقارنة بكل من الربع المناظر والسابق، واستقرت عند مستوى 4%.

تجدر الإشارة إلى أن سياسات آبي الاقتصادية قد أظهرت نجاعتها حتى الآن، غير أن هذا النوع من السياسات يحتاج إلى فترات طويلة، عادة ما تمتد إلى سنوات، قبل أن ينتج عنها أثر حقيقي طويل الأمد على الاقتصاد. وعليه، تبقى استمرارية هذا التحسن في أداء الاقتصاد الياباني⁴ مرهونة بمدى ثقة كل من المستثمرين والمستهلكين في السياسات المالية والنقدية المتبعة حالياً، وقدرتها على تحقيق أهدافها في المدى البعيد.

الدول الصاعدة والنامية

تأثرت الاقتصادات الصاعدة والنامية خلال الأرباع الماضية بشكل كبير بالعوامل الخارجية المتمثلة بشكل أساسي بضعف الطلب الخارجي الذي أدى إلى انخفاض صادراتها بشكل كبير، وأسهم في تراجع عملاتها المحلية أمام عملات الدول الكبرى. إضافة للعوامل الداخلية المتعلقة بمدى نجاعة ومرونة السياسات الحكومية وتأثيرها على الطلب المحلي. ومع ذلك فقد بدأ الربع الحالي أفضل حالاً لهذه الاقتصادات مع تحقيقها نسب نمو جيدة، في ظل تحسن مستويات الطلب الداخلي والخارجي على حد سواء.

جدول 3: التطورات في الأداء الاقتصادي لبعض الدول الصاعدة، الربع الثالث 2013 (أساس سنوي)

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
الصين	7.8	2.8	4.0
الهند	4.8	10.8	...
البرازيل	2.2	6.1	5.4

المصدر: IFS database, 2013 , www.tradingeconomics.com

فقد شهد الاقتصاد الصيني خلال الربع الثالث 2013 تحسناً في مستويات النمو بعد التباطؤ الذي شهده خلال الأرباع الثلاث السابقة. يأتي هذا التحسن نتيجة لتحسن مستويات الاستثمار، متأثرة بإجراءات التحفيز المالي التي انتهجتها الحكومة. كما نما كل من الإنفاق الصناعي والاستهلاك الخاص في ظل تخفيض الاقتطاعات الضريبية الذي قامت به الحكومة المركزية، والذي ترافق مع

⁴ يشار إلى أن كثيراً من تحركات السوق في اليابان تعتمد بشكل كبير على نتائج المسح الدوري الذي يجريه البنك المركزي الياباني "مؤشر تانكان Tankan Manufacturing Index" على 1200 مصنع ياباني حول الوضع الاقتصادي، والتي جاءت خلال الربع الثالث داعمة للنمو المتوقع. وتعود أهمية هذا المؤشر كونه من المؤشرات القيادية (leading indicator). إذ يعتمد المصنعون والمستثمرون في قراراتهم المتعلقة بتوقعاتهم حول حالة الاقتصاد على نتائج هذا المؤشر، فإذا كانت التوقعات تشير إلى نمو اقتصادي سيزداد الطلب على العملة ويرتفع مستوى الإنتاج مما يؤثر إيجاباً على الاقتصاد، والعكس صحيح.

أجواء من التفاؤل سادت سوق العقارات الصيني خلال الربع الثالث. في المحصلة، نما الاقتصاد الصيني خلال هذا الربع بنحو 7.8% على الأساس السنوي مقارنة مع 7.5% في الربع السابق.

ويأتي هذا التحسن في النمو ليزيل التخوفات حول عدم تحقيق الاقتصاد الصيني لنسبة النمو المستهدفة للعام 2013 البالغة 7.5%، وليؤكد على صدق رهانات صانع القرار الصيني على قدرة الاستثمار بالدرجة الأولى على تحقيق النمو المستهدف لهذا العام. من جهة أخرى، عاود معدل التضخم ارتفاعه خلال الربع الثالث ليلبغ 2.8% في ظل نمو الإنفاق الخاص للعام، مقارنة مع 2.4% في الربع السابق، و1.9% في الربع المناظر 2012. في حين انخفض معدل البطالة قليلاً إلى 4.0% مقارنة مع 4.1% خلال الأرباع الأربعة السابقة.

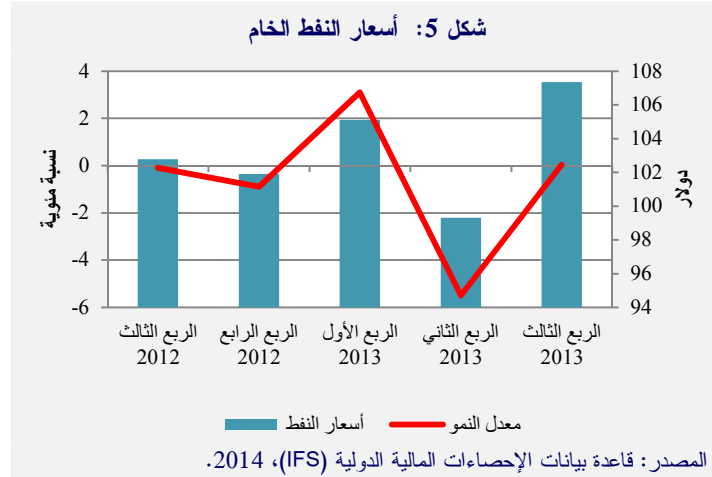
من جانبه أيضاً، استطاع الاقتصاد الهندي خلال الربع الثالث أن يحقق بعض التحسن في معدل النمو مرتفعاً من 4.4% على الأساس السنوي في الربع الثاني إلى نحو 4.8%. يأتي هذا التحسن بالرغم من التباطؤ في قطاع الخدمات الذي يعتبر المحرك الأساس للنمو في الهند، مقابل تحسن أداء كل من القطاع الزراعي والصناعي. كما شهد مستوى الصادرات تحسناً واضحاً أسهم في التخفيف من العجز المتنامي في الميزان التجاري ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي. وترافق تحسن الصادرات مع تحسن آخر في مستويات الاستثمار وفي الإنفاق، لا سيما الخاص منها. ويذكر أن النمو المتحقق خلال هذا الربع لم يترك أثراً كبيراً على معدل التضخم الذي ارتفع من 10.7% في الربع السابق إلى 10.8%. وبالرغم من الأداء الجيد نسبياً للاقتصاد الهندي خلال هذا الربع، إلا أنه لا يزال يعاني من جملة تحديات متمثلة بضعف النمو مصحوباً بمعدلات تضخم عالية، وعجز مزمن في الموازنة العامة.

أما في البرازيل، فقد جاءت نتائج النمو للربع الثالث مخيبة للأمل. فبعد التحسن الملحوظ الذي أبداه الاقتصاد البرازيلي خلال الربع السابق، عاد معدل النمو على الأساس السنوي للتباطؤ، حيث حقق الاقتصاد نمواً سالباً على المستوى الربعي يُعتبر الأسوأ منذ أوائل العام 2009. وجاء هذا التباطؤ نتيجة التراجع في نمو الزراعة متزامناً مع تباطؤ نمو كل من الصناعة والإنشاءات. ويبدو أن النمو في الإنفاق الحكومي لم يكن كافياً للتعويض عن التباطؤ في كل من الاستثمار والصادرات. وفي المحصلة، نما الاقتصاد البرازيلي بنحو 2.2% على الأساس السنوي مقارنة بـ 3.3% في الربع السابق. في حين انكمش النمو بنحو 0.5% على أساس ربعي.

من جانب آخر، لا تزال البرازيل تعاني من ضعف عملتها أمام العملات الرئيسية. ورغم التأثير الإيجابي لذلك على تنافسية البرازيل ورفع مستوى صادراتها، إلا أن نتائج هذا الربع تشير إلى نمو ملحوظ في الواردات مقابل تباطؤ الصادرات ما أدى إلى مزيد من التدهور في الحساب الجاري. في المقابل، أظهر معدل التضخم انخفاضاً إلى مستوى 6.1% مقارنة مع 6.6% في الربع السابق، ومنسجماً مع المستوى المستهدف من قبل الحكومة (2.5%-6.5%). من جهة أخرى، حافظ معدل البطالة على مستواه مقارنة بالربع المناظر 2012، واستقر عند مستوى 5.4%.

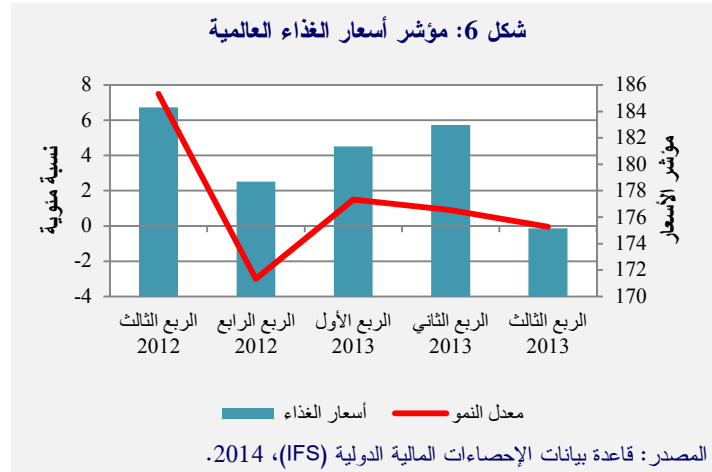
أسعار النفط

عاودت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال الربع الثالث على الأساس السنوي بعد الانخفاض الذي شهدته في الربع



السابق. يأتي هذا الارتفاع في ظل انخفاض إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال شهر آب تحديداً، متأثراً بالتوترات السياسية في المنطقة، خاصة في ظل الاضطرابات التي لا تزال ليبيا تعاني منها وتؤثر على مستوى صادراتها من النفط، وفي ظل التهديدات بشن الحرب على سوريا. وفي نفس الاتجاه، أسهمت مؤشرات التحسن في الاقتصاد العالمي خاصة في الولايات المتحدة

في ظل برنامج التحفيز النقدي، في زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره. من جانب آخر، عاودت أسعار النفط الانخفاض في النصف الثاني من شهر أيلول في ظل تراجع التخوقات من انخفاض إنتاج النفط. في المحصلة، ارتفع سعر برميل النفط الخام خلال هذا الربع إلى قرابة 107.3 دولار أمريكي، مرتفعاً بنحو 4% عن مستواه في الربع المناظر من العام الماضي.



أسعار الغذاء

شهدت أسعار الغذاء العالمية من جهتها انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الثالث 2013، وذلك بعكس التغير في أسعار النفط، حيث انخفضت بنحو 5% على الأساس السنوي، و4.3% مقارنة بالربع السابق. ويأتي هذا الانخفاض في ظل ارتفاع مستوى الإنتاج

لغالبية مجموعات الغذاء الرئيسية، ووسط توقعات باستمرار انخفاض أسعار الغذاء في الأمد القريب نتيجة انخفاض وتيرة النمو في الطلب على الغذاء من الدول الصاعدة، لا سيما الهند والصين.

أسعار الذهب

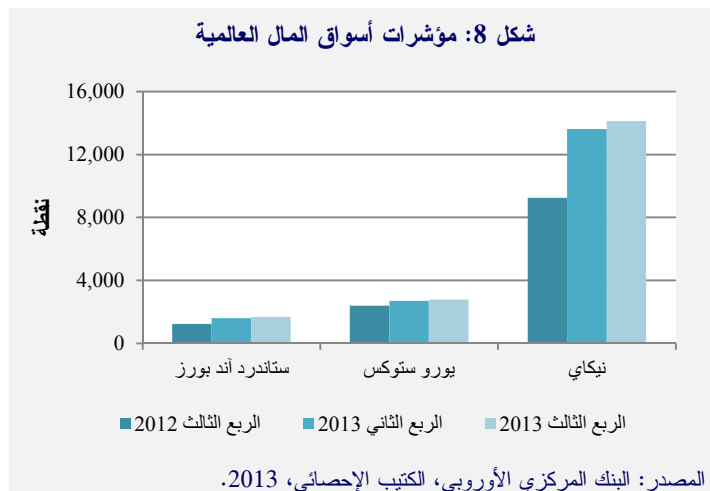
شهدت الأسعار العالمية للذهب مزيداً من الانخفاض خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر



2012. إذ انخفض سعر الذهب بأكثر من 6% عن الربع السابق، وبنحو 20% عن الربع المناظر 2012، لينخفض سعر الأونصة إلى 1,327.5 دولار تقريباً. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الطلب من قبل المستثمرين بشكل كبير، متأثراً بالانخفاضات الكبيرة في أسعاره خلال الربعين الماضيين. من جهة أخرى، هناك تناقص في وتيرة زيادة احتياطات الذهب لدى البنوك المركزية، لاسيما لدى البنك

المركزي الصيني، والبنك المركزي الهندي (RBI) الذي عمل على تخفيض وارداته من الذهب في محاولة لمعالجة العجز في الميزان الجاري. ويلاحظ أن الانخفاض في أسعار الذهب العالمية (مقومة بالدولار الأمريكي)، قد ترافق مع التراجع في قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية، مما يشير إلى أن القيمة الحقيقية للتراجع في أسعار الذهب هي أعلى من التراجع في القيمة الاسمية. من جانب آخر، يُلاحظ أن هناك علاقة عكسية ما بين الطلب على الذهب وبين أداء الأسواق المالية العالمية، مما يشير إلى تحسن ثقة المستثمرين بأسواق المال وبالتالي توجيههم للاستثمار بالأسهم والأوراق المالية عوضاً عن الاستثمار في الذهب.

الأسواق المالية العالمية



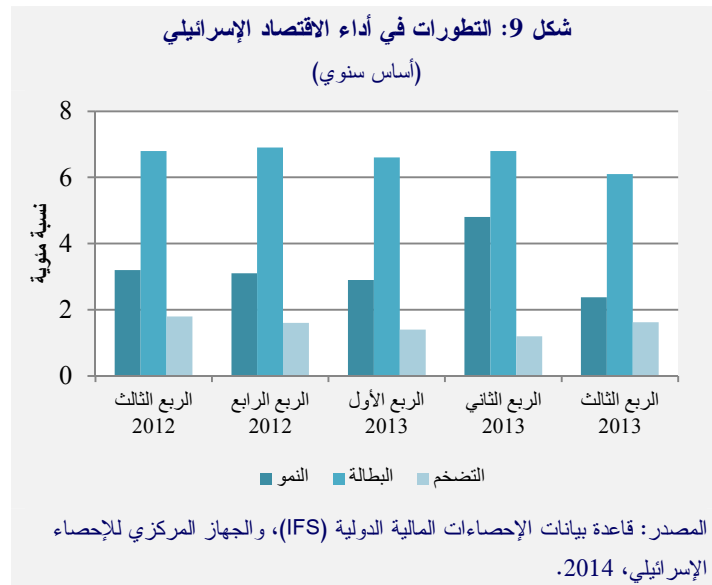
شهدت الأسواق المالية العالمية أداءً جيداً خلال الربع الثالث 2013. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز الأمريكي بنسبة 4.1% عن الربع السابق، وبنسبة 36.4% عن الربع المناظر، ليصل إلى مستوى 1,675 نقطة. وقد تأثر سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا الربع بعاملين كان لهما أثرين متعاكسين، الأول فيما يتعلق بتأكيدات الاحتياطي الفيدرالي

لاستمرار برنامج شراء الأصول بعد تصريحات سابقة حول احتمالية تخفيضه. وقد جاء لاحقاً على لسان "بن بيرنانكي" رئيس الاحتياطي الفيدرالي أن الأوضاع المالية في الولايات المتحدة لا تزال غير متينة بما يكفي من أجل وقف برنامج التسهيل الكمي. أما العامل الثاني، فارتبط بأزمة سقف الديون الأمريكية التي استمرت عدة شهور، إلى أن لاح الحل منتصف تشرين الأول. في المحصلة، لا تزال الأسهم الأمريكية تشكل عاملاً جاذباً للمستثمرين، ويُستدل على ذلك من استمرار الارتفاع في أسعار الأسهم، بالرغم من عدم نمو الأرباح بنفس الوتيرة.

كما شهدت الأسواق المالية الأوروبية نمواً متوسطاً مقارنة بالربع السابق، إذ ارتفع مؤشر يورو ستوكس (EURO STOXX) في الربع الثالث بنسبة 3.4%، مقارنة مع نمو بحوالي 16.6% في الربع المناظر 2012 وصولاً إلى 2,785 نقطة. كذلك الحال بالنسبة لمؤشر نيكاي الياباني (NIKKEI) الذي شهد هو الآخر نمواً متوسطاً بالمقارنة مع الربع السابق الذي شهد آنذاك قفزة كبيرة مرة أخرى. ولا يزال مؤشر نيكاي متذبذباً في ظل حالة عدم اليقين بين أوساط المستثمرين حول قدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها النقدية والمالية التوسعية المعلنة مؤخراً، خاصة فيما يتعلق برفع التضخم للمستوى المستهدف (2%). فارتفع المؤشر في فترة المقارنة بنسبة 3.8% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 52.8% مقارنة مع الربع المناظر، ليصل إلى 14,139 نقطة، مدفوعاً ببعض التوقعات الايجابية حول أداء الاقتصاد الياباني، واستمرار المصرف المركزي الياباني بشراء المزيد من السندات الحكومية.

التطورات الإقليمية

إسرائيل



عاود الاقتصاد الإسرائيلي التباطؤ خلال الربع الثالث 2013 مع نسبة نمو لم تتعدى 2.4% على الأساس السنوي مقارنة مع 4.8% في الربع الثاني 2013. يأتي هذا التباطؤ جراء التراجع الواضح في الصادرات الإسرائيلية في ظل الارتفاع المستمر لقيمة الشيكل مقابل العملات الأخرى العالمية، لا سيما الدولار، وبالتالي فقدان إسرائيل للمزيد من تنافسيتها التجارية. من جهة أخرى، شهد الربع الثالث نمواً متوسطاً في كل من الاستثمار والإنفاق

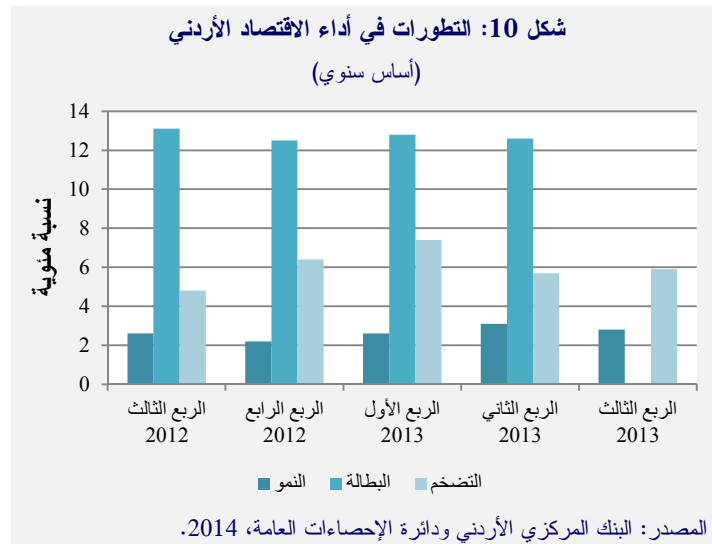
(بشقيّه الخاص والعام). ويشكّل رفع مستويات النمو في إسرائيل تحديّات كبيرة لحكومة نتنياهو التي كانت قد أعلنت سابقاً أن أحد أهدافها يتمثل في رفع النمو الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية، أي قريباً من 5%.

وبالرغم من تباطؤ الاقتصاد، حققت نسبة البطالة انخفاضاً خلال الربع الثالث من 6.8% في كل من الربع السابق، والربع المناظر 2012 إلى نحو 6.1% خلال الربع الحالي، متأثرة بشكل أساسي بتحسّن التشغيل في القطاع الزراعي. من جانب آخر، شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً إلى نحو 1.6% على المستوى السنوي وذلك بالرغم من ضعف النمو. وتشير توقعات البنك المركزي الإسرائيلي إلى احتمالية حدوث مزيد من الارتفاع في معدلات التضخم نتيجة لارتفاع أسعار المساكن.

أما على صعيد السياسة النقدية، ففي ظل تحقيق الاقتصاد معدلات تضخم ضمن المستوى المستهدف، وتحقيق تسارع في النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني 2013 (حسب أحدث البيانات المتوفرة)، فقد ارتأت لجنة السياسة النقدية في بنك إسرائيل الإبقاء على سعر الفائدة الرسمي عند مستوى 1.25%. يشار إلى أن النمو المتحقق في الربع الثاني من عام 2013 كان غير متوقع على خلفية البدء بإنتاج الغاز الطبيعي في حقول "تامار" قبالة السواحل الإسرائيلية، مما أثر بدوره على قيمة الشيكل. وقد أعرب البنك المركزي الإسرائيلي عن آماله بانخفاض قيمة الشيكل خلال العام 2014 مع عزمه شراء نحو 3.5 مليار دولار.

الأردن

حقق الاقتصاد الأردني نمواً خلال الربع الثالث 2013 بلغت نسبته 2.8% على الأساس السنوي، وبالرغم أنه يشكّل تراجعاً عن مستواه في الربع السابق البالغ نحو 3.1%، إلا أنه يبقي ضمن مستوياته المتحققة خلال العامين



الأخيرين. يأتي ذلك نتيجة النمو في كل القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المناجم والمحاجر الذي تراجع بنحو 23.7%. وكان أبرز النمو المتحقق في قطاعات الإنشاءات، والنقل، والزراعة التي نمت بنسب 7.9%، و5.1%، و4.5%، على الترتيب.

وترافق مع هذا النمو ارتفاع بسيط في معدلات التضخم على الأساس السنوي من 5.7% في الربع الثاني إلى 5.9% خلال هذا الربع. يُذكر أن معدلات التضخم في الأردن سجّلت

ارتفاعات كبيرة مع بداية العام 2013، إلا أنها عاودت انخفاضها إلى المستويات المذكورة أعلاه. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم بأكثر من المسجل حالياً في ظل قيام الحكومة برفع الدعم عن الوقود والطحين والماء والكهرباء في محاولاتها لتقليل الإنفاق. أما على صعيد سوق العمل، فقد ارتفعت نسبة البطالة خلال الربع الحالي لتبلغ 14.0% مقارنة بنحو 13.1% في الربع المناظر و12.6% في الربع السابق. وتعتبر نسبة البطالة المتحققة خلال هذا الربع الأعلى منذ سنوات.

من جانب آخر، شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني مزيداً من التراجع عما كان عليه في الربع المناظر، على خلفية ارتفاع العجز إلى 1,235 مليون دينار أردني، مقابل 852 مليون دينار في الربع المناظر 2012. وهو ما يعزى بشكل أساسي لتزايد العجز في الميزان التجاري بنحو 29%، في حين لم يفلح النمو في صافي التحويلات الجارية بنحو 26.4% من التقليل من أثر هذا التراجع.

يُذكر أن الأردن يعاني بشكل كبير من مجموعة من المخاطر المتمثلة بارتفاع مديونيته التي تصل إلى حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى التراجع الكبير في احتياطي البنك المركزي، الذي تدهن من نحو 12.2 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى حوالي 6.6 مليار دولار في نهاية عام 2012، متأثراً بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج في ظل تداعيات الربيع العربي. إلا أنه عاد إلى الارتفاع إلى حوالي 10.8 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2013.⁵

على صعيد متصل، يلاحظ أن الأردن قد استقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة السورية منتصف آذار 2011، وبالرغم من تلقي الأردن مساعدات خارجية لمساعدتها في هذا العبء، إلا أن هذه المساعدات لم تنجح في التخفيف من الضغط على الموارد الاقتصادية المحلية، وبالتالي غلاء الأسعار وزيادة معدلات البطالة. ومن المتوقع أن يحد ذلك من قدرة الاقتصاد الأردني على تجاوز معدل النمو السنوي المستهدف والمحدد من قبل صندوق النقد الدولي بين 3-3.5%.

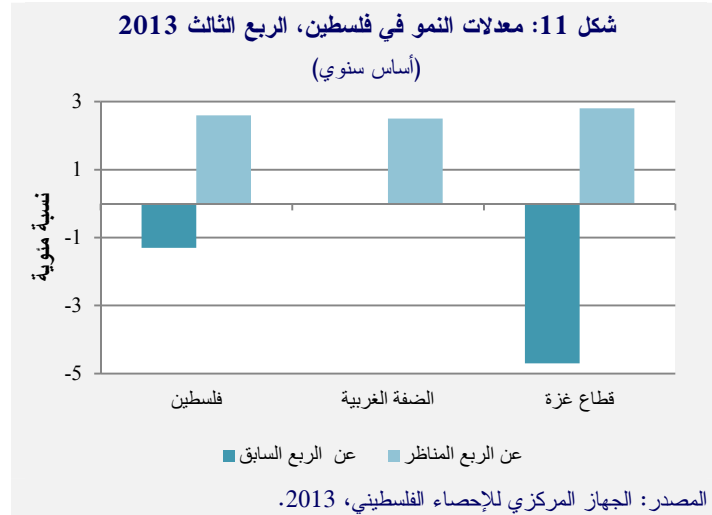
يُذكر أن الأردن قام بإجراء تعديل وزارى جديد في شهر آب بهدف تضمين الحكومة مزيداً من الوزراء "التكنوقراط"، وذلك من أجل العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الموجّه من قبل صندوق النقد الدولي لتحفيز الاقتصاد الأردني. ويتضمن برنامج الإصلاح الذي تم الاتفاق عليه في النصف الثاني من العام 2012، أن يقوم صندوق النقد الدولي بمنح الأردن قرضاً بقيمة 2,086 مليون دولار، يتم دفعه على 36 شهراً. وحتى نهاية العام الحالي، حصل الأردن على نحو 50% من قيمة القرض الإجمالية، على أن يتم تحويل الجزء المتبقي على ثمانية دفعات متساوية. ويبدو أن برنامج الإصلاح قد نجح في إيقاف التدهور في الاحتياطات الأجنبية، ونشر البيانات إلى ارتفاعها إلى نحو 10,789 مليون دولار نهاية الربع الثالث، مقارنة مع 6,633 مليون دولار في نهاية 2012، إلا أنه من ناحية أخرى، سوف يسهم في تزايد مديونية الأردن التي تعتبر بالأساس مرتفعة.

⁵ الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني، cbj.gov.jo.

التطورات المحلية

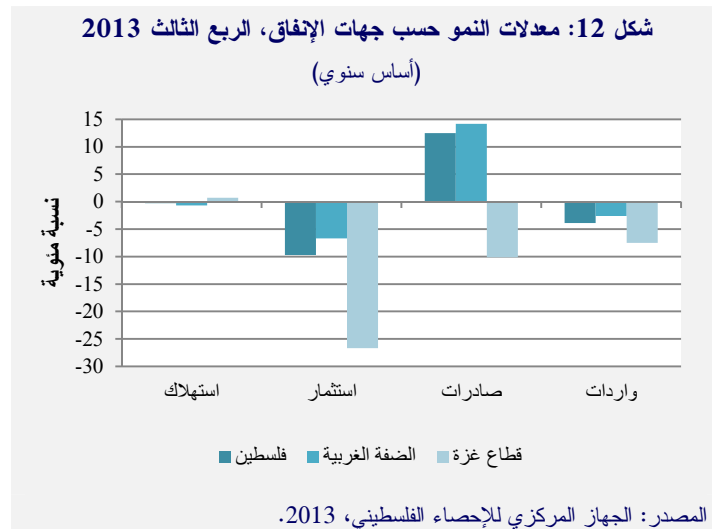
النمو

جاءت نتائج نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2013 مخيبة للأمل، فبالرغم من نمو الناتج المحلي خلال الربع الثالث بنحو 2.6% على الأساس السنوي، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعاني من حالة التباطؤ التي سادته منذ بداية العام 2013،



مقارنة بنسب النمو المتحققة لأرباع الأعوام الماضية. من جهة أخرى، فإن الناتج المحلي الحقيقي انكمش بنحو 1.3% في الربع الثالث مقارنة بمستواه في الربع السابق ليصل إلى 1,752.3 مليون دولار. وينطبق هذا الوضع على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بدرجات متفاوتة، إذ أن كلا المنطقتين شهدتا تباطؤاً مستمراً مقارنة بالأعوام الماضية، حيث بلغت نسبة النمو في الضفة الغربية 2.5%،

مقابل 2.8% في قطاع غزة على الأساس السنوي. وعلى المستوى الربعي، لم يطرأ أي تحسن في الضفة الغربية بالمقارنة مع مستوى الإنتاج المتحقق في الربع الثاني 2013، بينما انكمش اقتصاد قطاع غزة بنحو 4.7%.



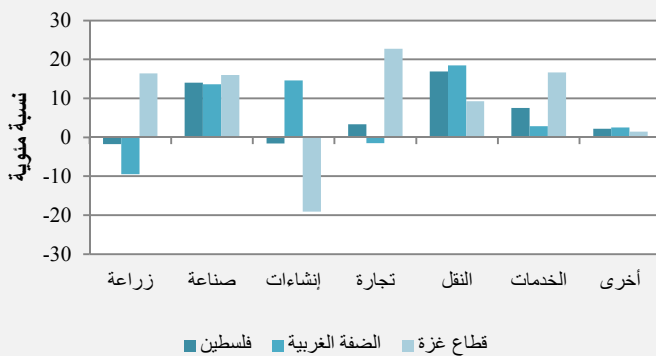
يأتي هذا التباطؤ في الأداء الاقتصادي على إثر تراجع كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار، وذلك بالرغم من تراجع عجز الميزان التجاري إثر ارتفاع قيمة الصادرات بشكل خاص. فعلى مستوى الضفة الغربية، انكمش الاستهلاك الخاص بنحو 3.9% على الأساس السنوي، وتراجع الاستثمار بنحو 6.7%. ويبدو أن التراجع في الاستهلاك الخاص يرتبط بدرجة أساسية بتزايد حالة عدم اليقين وعدم الوضوح حول نتائج المفاوضات

الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالتالي الخوف من تزايد الوضع سوءاً في المستقبل القريب. يُضاف إلى ذلك التراجع في الأجر الحقيقي وبالتالي القوة الشرائية للمواطنين، جراء ارتفاع الأسعار بنسبة أعلى من

ارتفاع الأجر الاسمي، إلى جانب التراجع المستمر في سعر صرف الدولار (الدينار) مقابل الشيكيل. في المقابل، شهد الميزان التجاري تحسناً جراء ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، مما أدى إلى انخفاض العجز التجاري بنحو 11%. أما في قطاع غزة، فإن التراجع الأكبر كان في قيمة الاستثمار الذي انكمش بأكثر من الربع. في المقابل، نما الاستهلاك النهائي بنسبة ضئيلة بلغت 0.7%، وتراجع عجز الميزان التجاري بنحو 7.3%، إثر تراجع قيمة الواردات بأكثر من التراجع في الصادرات.

أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فقد تراجع نشاط الزراعة مرةً أخرى بنحو 1.8% خلال الربع الثالث من

شكل 13: معدلات النمو حسب النشاط الاقتصادي، الربع الثالث 2013
(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

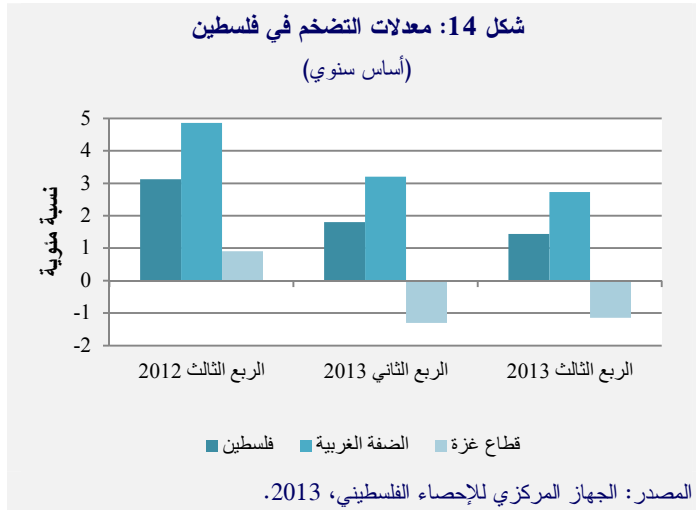
2013، وخصوصاً في الضفة الغربية. وكما هو واضح في الشكل 13، فقد انكمش أداء نشاط الزراعة في الضفة الغربية بنحو 9.5% على الأساس السنوي، مقابل ارتفاعه بنحو 16.4% في قطاع غزة، الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة تراجع هذا النشاط على مستوى الوطن. كما تراجع نشاط الإنشاءات بحوالي 1.6%، متأثراً بتراجع قطاع غزة بنحو 19.1%، مقابل ارتفاعه في الضفة الغربية بنسبة بلغت 14.6%.

من جهة أخرى، سجلت باقي الأنشطة الاقتصادية تحسناً على مستوى الوطن، وبدرجات متفاوتة، حيث حقق نشاط النقل تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثالث من 2013، ونما بحوالي 16.9% نتيجة التحسن في كل من الضفة الغربية قطاع غزة. كما نما قطاع الصناعة بنحو 14.1%. هذا ونمت أنشطة الخدمات والتجارة والأنشطة الأخرى بحوالي 7.5% و 3.4% و 2.2% على الترتيب خلال الربع الثالث من عام 2013.

الأسعار والتضخم

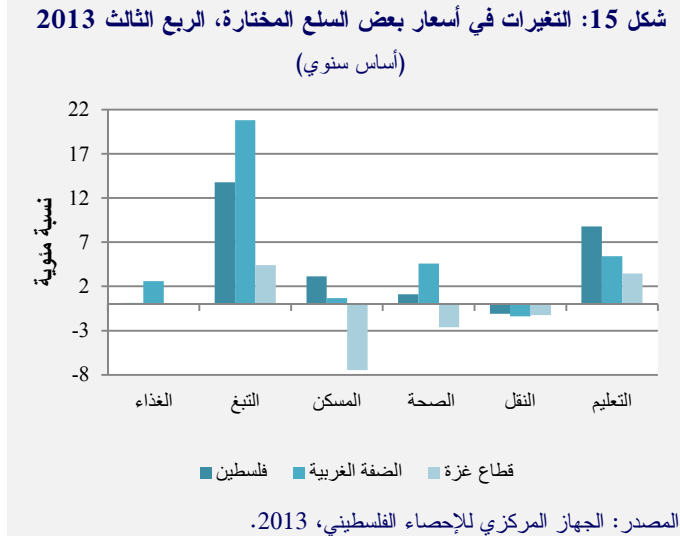
شهدت مستويات الأسعار في فلسطين خلال الأرباع الماضية تراجعاً ملحوظاً، لا سيما في قطاع غزة. وجاءت تطورات الأسعار خلال الربع الثالث 2013 متسقة مع هذا الاتجاه، إذ انخفض معدل التضخم في فلسطين إلى 1.4% على الأساس السنوي مقارنة بالربعين السابق والمناظر. وكما يبدو واضحاً في الشكل 14، بلغت نسبة التضخم 2.7% في الضفة الغربية و-1.1% في قطاع غزة. ولا تزال أسعار التبغ والكحوليات تشكل المحرك الرئيسي للتضخم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويوضح الشكل 15 أن نسبة الارتفاع في أسعار هذه المجموعة قد بلغت خلال الربع الثالث على الأساس السنوي 20.8% و 4.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة،

على التوالي. ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الفلسطينية في أيار الماضي برفع أسعار السجائر المحلية والمستوردة



بنسب تراوحت بين 10% إلى 15%. وبالرغم من أن هذا القرار قد اتخذ في منتصف الربع الماضي، إلا أن أثره بدأ أكثر وضوحاً في الربع الحالي في ظل ارتفاع أسعار هذه المجموعات خلال الربع الحالي، وبشكل خاص عند مقارنته على الأساس السنوي. أما على الأساس الربعي، فبلغت نسبة الارتفاع 4.8% في الضفة الغربية، و1.4% في قطاع غزة.

وتالياً للارتفاع في أسعار مجموعة التبغ والكحوليات، جاء الارتفاع في أسعار التعليم. وكما هو الحال في مجموعة التبغ والكحوليات، فإن الارتفاع في هذا الربع مردّه، بالأساس، ارتفاع الأسعار خلال الشهر الأخير من الربع الماضي. في المحصلة، ارتفعت أسعار مجموعة خدمات التعليم على الأساس السنوي بنحو 5.4% في الضفة الغربية، و3.5% في قطاع غزة. إلا أن ارتفاعها بنسبة تجاوزت 10.4% في القدس، أدى إلى رفع أسعار المجموعة على مستوى فلسطين بنحو 8.8%، على الأساس السنوي.



كما شهدت الضفة الغربية ارتفاعات أخرى في أسعار الخدمات الطبية بنسبة 4.6%، وفي أسعار خدمات المطاعم والفنادق بنسبة 3.3%. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 2.6%، على الأساس السنوي. ومثلما هو الحال في الأرباع الماضية، فإن الارتفاع في أسعار كل من التبغ والمواد الغذائية كان له التأثير الأكبر على معدل التضخم، وساهم كل منهما بنحو 39% و37% من معدل التضخم في الضفة الغربية، على التوالي.

في المقابل، لم تشهد مجموعات الأسعار (بخلاف التبغ والكحوليات، والتعليم) في قطاع غزة أي ارتفاعات. وعلى العكس من ذلك، فقد انخفضت أسعار المسكن بنحو 7.5%، كما انخفضت أسعار الأثاث، والخدمات الطبية بنسبة 2.6% لكل منهما. وبلغت نسبة الانخفاض في أسعار الملابس، وخدمات المطاعم والفنادق 1.9% لكل منهما. في

المحصلة، فإن الارتفاع في أسعار التبغ وأسعار خدمات التعليم خلال الربع الثالث أدى إلى التقليل من حدة الانخفاض الكلي في الأسعار في قطاع غزة خلال الربع. وعليه، فإن استقرار أسعار مجموعة التبغ والكحوليات، ومجموعة خدمات التعليم خلال الربع القادم قد يؤدي إلى مزيد من التراجع في نسبة التضخم في قطاع غزة.

البطالة

شكلت تطورات سوق العمل انعكاساً آخر للتطورات الاقتصادية خلال الربع الثالث. فقد ارتفعت نسبة المشاركة في سوق العمل بالتوازي مع نمو أعداد السكان، لكن في المقابل، بقي سوق العمل غير قادر على استحداث فرص عمل إضافية بالقدر الكافي، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، إذ بلغت نسبة المشاركة 43.6% مقابل 43.4% في الربع المناظر من 2012، بينما ارتفعت نسبة البطالة إلى 27.1% في الربع الثالث 2013 مقارنة مع 24.3% في الربع المناظر من 2012، في ظل استحداث حوالي 41 ألف وظيفة جديدة فقط، بالرغم من أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بلغ قرابة الـ100 ألف.

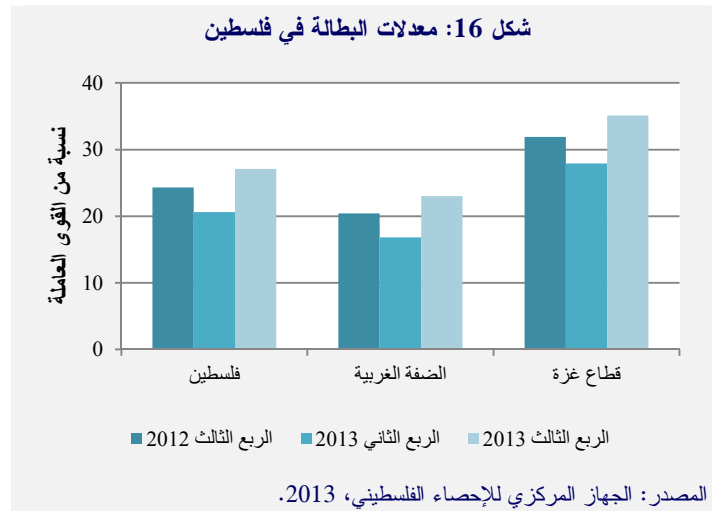
وفي ذلك إشارة إلى أن النمو المتوقع غير كافٍ لتوفير فرص عمل لكافة الداخلين الجدد إلى سوق العمل ومن ثم المحافظة على معدلات البطالة عند مستوياتها.

وفي ذات السياق يلاحظ أن غالبية الوظائف المستحدثة في هذا الربع تعود بالأساس إلى تزايد أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، ليصل إلى أكثر من 103 ألف عامل مقارنة 71 ألف عامل في الربع المناظر

2012، مما يشير إلى مزيد من التراجع في قدرة سوق العمل على استيعاب العمالة الجديدة. تجدر الإشارة إلى أن أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات قد وصلت خلال الأرباع الثلاثة الماضية، إلى مستويات تعد الأعلى منذ سنوات.

الأجور والقوة الشرائية

جاءت التغييرات في معدل الأجر اليومي الاسمي خلال الربع الثالث متباينة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حين ارتفع معدل الأجر الاسمي في الضفة الغربية بشكل طفيف بنحو 0.9% على الأساس السنوي، انخفض الأجر في قطاع غزة بنحو -10.3%، في مقابل استمرار ارتفاع معدل الأجر اليومي للعاملين في



إسرائيل والمستوطنات بنسبة بلغت 6.9% على الأساس السنوي، مما ساهم في رفع معدل الأجر اليومي الكلي في فلسطين بنسبة 1.7%، ليصل إلى 97.6 شيكلاً خلال الربع الثالث 2013.

ومع أخذ التغيرات في الأسعار بعين الاعتبار، يلاحظ أن تأثيرها كان سلبياً على معدل الأجر الحقيقي، وبالتالي على القوة الشرائية للعامل الفلسطيني. فقد أدى تضخم الأسعار في فلسطين إلى تثبيط النمو في الأجر الحقيقية في الربع الثالث على الأساس السنوي، إذ انخفض الأجر الحقيقي للعاملين في الضفة الغربية بنحو 1.8%، في حين نما في إسرائيل والمستوطنات بنسبة بلغت 4.2%. أما في قطاع غزة، فلم يفلح تراجع الأسعار في كبح التدهور في الأجر الحقيقي الذي تراجع بحوالي 9.2% على الأساس السنوي.

جدول 4: معدلات التغير في الأجر اليومي للربع الثالث 2013
(أساس سنوي)

المجموع	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	معدل التغير في
1.7%	6.9%	-10.3%	0.9%	الأجر الاسمي
1.4%	2.7%	-1.1%	2.7%	الأسعار
0.3%	4.2%	-9.2%	-1.8%	الأجر الحقيقي بالشيكل
-9.0%	-9.0%	-9.0%	-9.0%	سعر صرف الدولار والدينار
-8.7%	-18.2%	-10.8%	الأجر الحقيقي بالدولار والدينار

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

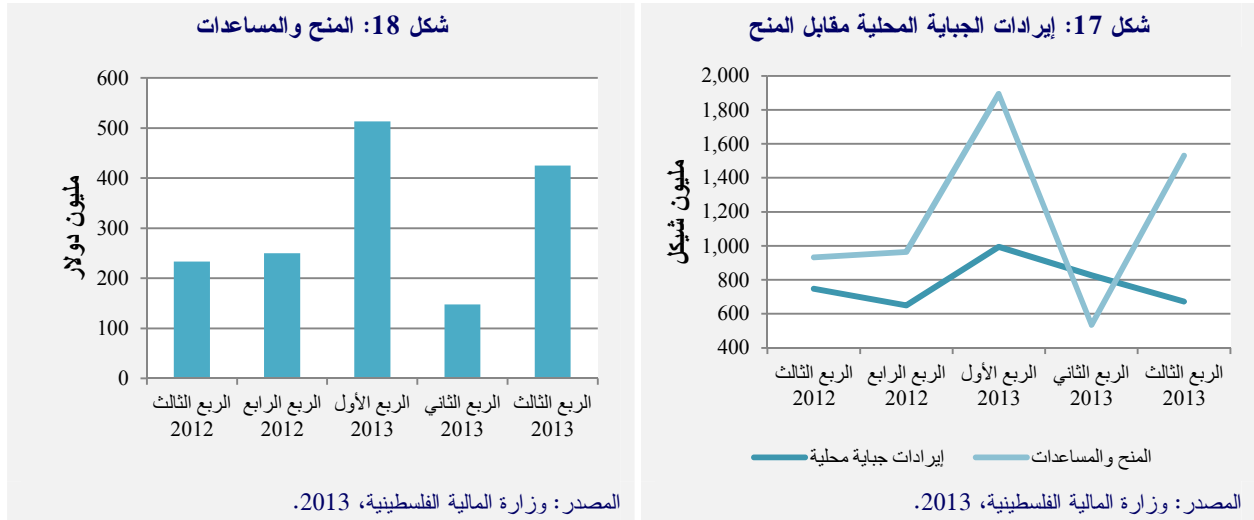
للعاملين في الضفة الغربية، وبنحو 18.2% للعاملين في قطاع غزة، الأمر الذي يشير إلى التآكل الكبير في أجر العاملين في قطاع غزة، وبشكل خاص الذين يتقاضون أجورهم بالعملتين المذكورتين (جدول رقم 4).

المالية العامة

أعلنت وزارة المالية منذ مدة عن جهودها الحثيثة لزيادة إيراداتها المحلية من أجل تقليل الاعتماد على العالم الخارجي من جهة، ولمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها في ظل تنامي كل من عجز الموازنة والدين العام من جهة ثانية. وبالرغم من أن هذه الجهود كانت قد بدأت تأخذ شكلها على أرض الواقع خلال الأرباع الماضية، إلا أن الربع الثالث 2013 رسم صورة مختلفة قليلاً، إذ عاودت الإيرادات المحلية التراجع، لكن، من جهة أخرى، استمرت النفقات العامة في الانخفاض.

فقد انخفض صافي الإيرادات المحلية بعملة الشيكل⁶ خلال الربع الثالث مقارنة بالربعين السابق والمناظر، بنحو 31% على الأساس السنوي، وواقع 16% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 1,965.3 مليون شيكل. والمنتبع لمكوتات الإيرادات المحلية، يلاحظ انخفاض إيرادات الجباية المحلية بواقع 10% على الأساس السنوي. وبالرغم من أن الإيرادات الضريبية تشكل النسبة الأكبر من الجباية المحلية، إلا أن نموها بنسبة 10.3% لم يكن كافياً لرفع إجمالي الجباية المحلية في ظل انخفاض الإيرادات غير الضريبية بأكثر من الثلث. ومن جانب آخر، فإن المكون الثاني لصافي الإيرادات المحلية، وهي إيرادات المقاصة، شهد انخفاضاً كبيراً بنحو 30%.

ومن الجدير بالملاحظة أن أداء المالية العامة في جانب الإيرادات لهذا الربع جاء متوافقاً بشكل كبير مع الأداء المفترض على أساس الالتزام، فإيرادات المقاصة شكّلت نحو 98% مما كان مفترضاً جبايته (على أساس الالتزام). وعليه، يمكن القول أن الإيرادات المتحققة لهذا الربع بالرغم من انخفاضها على الأساس السنوي، إلا إنها جاءت ضمن التوقعات.

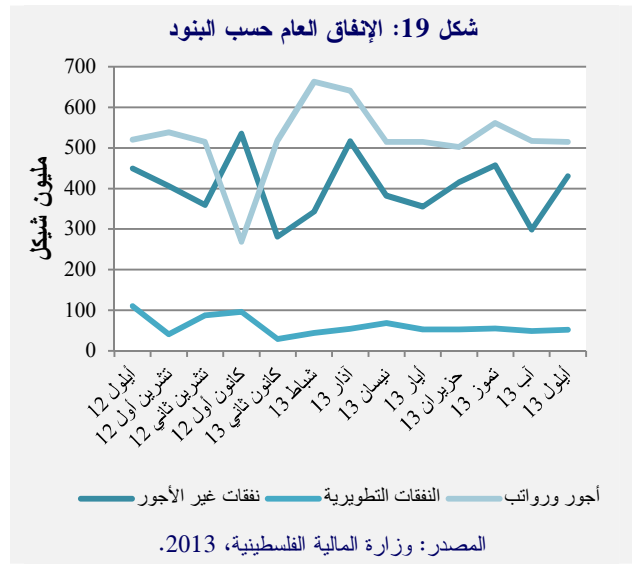


في المقابل، انخفضت النفقات العامة بأقل من 1% على الأساس السنوي، لتصل إلى 3159.6 مليون شيكل، على إثر انخفاض النفقات التطويرية بمقدار الثلث عن مستواها في الربع المناظر. في حين نمت نفقات غير الأجور بنسبة 3.1%، وفاتورة الأجور والرواتب بنحو 2.4%.

في المحصلة، ترك التراجع في صافي الإيرادات المحلية المتزامن مع نمو النفقات الجارية أثره على عجز الرصيد الجاري الذي بلغ نحو 1,039.7 مليون شيكل، مرتفعاً عن مستواه في الربع المناظر بأكثر من ثمانية أضعاف، وبزيادة بنحو 88% عن الربع السابق. لكن في المقابل، فإن النمو الكبير في قيمة المساعدات الخارجية بنحو

⁶ تم اعتماد عملة الشيكل في تحليل مالية الحكومة بدلاً من الدولار بهدف تحييد أثر تقلبات سعر الصرف خلال فترة المقارنة، خاصة وأن الشيكل هو العملة الأساس في الإيرادات والنفقات المحلية للحكومة الفلسطينية.

64.2%، حيث تضاعفت قيمة المنح الموجهة لدعم الموازنة، ساهم في كبح جماح العجز في الرصيد الكلي، وبالتالي حقق الرصيد الكلي فائضاً بلغ 336.4 مليون شيكل، استخدم في تسديد جزء من مديونية الحكومة للجهاز المصرفي، وبعض متأخراتها تجاه القطاع الخاص.



أما فيما يتعلق بالدين العام، فقد انخفض خلال الربع بنحو 2.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2,360.4 مليون دولار، متأثراً بانخفاض قيمة الدين الحكومي الداخلي بحوالي 4.5% إثر قيام الحكومة بتسديد جزء من ديونها للمصارف العاملة في فلسطين. في المقابل، لا يزال رصيد الدين الحكومي الخارجي ثابتاً تقريباً منذ الربع الثالث 2012، حيث لم تتجاوز نسبة النمو فيه لهذا الربع الـ0.6% مقارنة بالربع السابق.

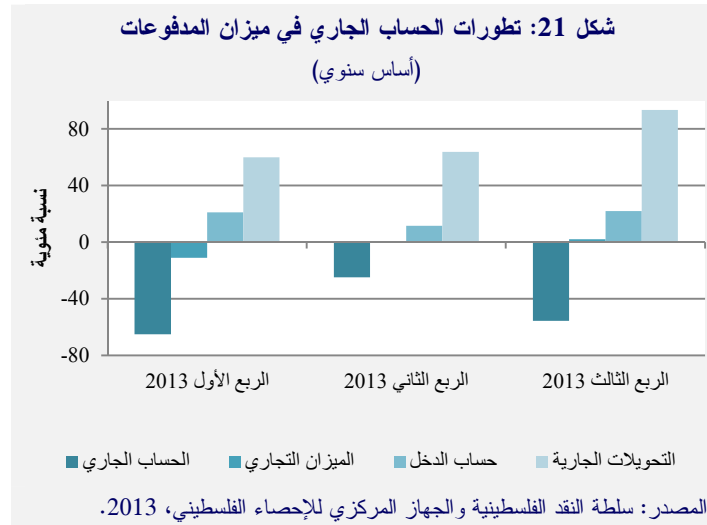
ولا تزال الحكومة تسعى للتقليل من اللجوء إلى الدين (سواء المحلي أو الخارجي)، والعمل على تسديد الديون المتراكمة عليها كما بدا واضحاً خلال هذا الربع، إلا أنه لا يمكن إغفال أن ارتفاع قيمة المنح والمساعدات المقدمة خلال هذا الربع كان له دورٌ إيجابي في نجاح هذه المساعي. وعليه، لا تزال موازنة الحكومة الفلسطينية، رغم المحاولات المتعددة، تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية سواء للإيفاء بالتزاماتها، أو للتقليل من حجم ديونها.

القطاع الخارجي

شهد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الربع الثالث 2013 تحسناً واضحاً عن مستوياته في الربع المناظر 2012. فالبيانات تشير إلى تراجع عجز الحساب الجاري بنحو 55.6% على الأساس السنوي، ليصل إلى 298.9 مليون دولار، أو نحو 10.2% من الناتج المحلي الاسمي للربع الثالث، وهي نسبة منخفضة مقارنة

بمستوياتها بأرباع العام الحالي والعام الماضي، حيث بلغت 26.7% في الربع المناظر 2012، و20.4% في الربع السابق.

بشكل عام، جاء التحسن في الحساب الجاري انعكاساً للتحسن في الحسابات الأساسية. فمن جهة، نما العجز التجاري بنسبة بسيطة فقط، في مقابل تحسن حساب كل من الدخل، والتحويلات الجارية. فالبيانات المتاحة تشير إلى نمو العجز التجاري بنحو 2.2% عن الربع المناظر، جراء نمو الصادرات بنحو 20%، مترافقة مع نمو



الواردات بنسبة بلغت 6.9%. في المحصلة، بلغت قيمة الصادرات في هذا الربع نحو 575.2 مليون دولار، مقابل 1,920.1 مليون دولار للواردات، مشكلة عجزاً بلغ نحو 1,344.9 مليون دولار.

وتشير البيانات إلى استمرار تزايد حساب الدخل منذ بداية العام 2012، لينمو صافي الدخل المُحوّل من الخارج خلال الربع الثالث بنحو 22.1% على الأساس السنوي. ويأتي

ذلك نتيجة تحسن تعويضات العاملين في إسرائيل بشكل خاص، ونموها بنحو 27.6% على الأساس السنوي، وذلك على خلفية الارتفاع الكبير في عدد العاملين في إسرائيل، الذي جاوز الـ103 ألف عامل خلال الربع، وارتفاع معدل الأجر الاسمي بالشيكل، إلى جانب ارتفاع سعر صرف الشيكل أمام الدولار.

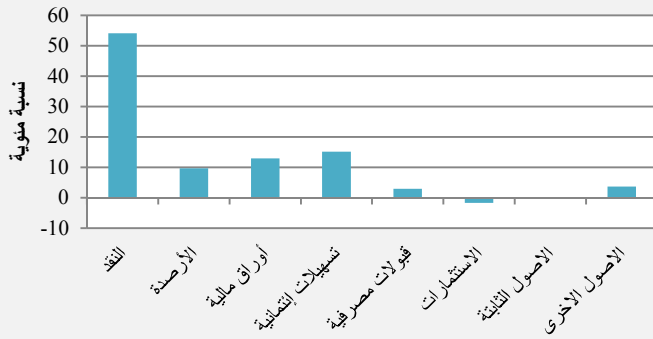
على صعيد آخر، تضاعفت التحويلات الجارية خلال الربع الثالث 2013 بالمقارنة مع مستوياتها في الربع المناظر، ونمت بحوالي 93.5%، كما نمت أيضاً بنحو 68% مقارنة مع الربع السابق، لتصل إلى 705.2 مليون دولار. ويأتي النمو الكبير في بند التحويلات الجارية نتيجة تضاعف تحويلات القطاع الحكومي على الأساس السنوي بنحو 2.1 ضعف، لتصل إلى 402.2 مليون دولار.

التطورات المصرفية

حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثالث وذلك بالرغم من الأداء الاقتصادي المتواضع خلال نفس الفترة. إذ نمت موجودات/ مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين بنحو 15.3% على الأساس السنوي، وبنحو 4.9% مقارنة مع الربع السابق، لتصل إلى 10,719.2 مليون دولار. وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في إشارة إلى رفع مؤشرات العمق المالي. وتشير بيانات الميزانية إلى أن التسهيلات

الائتمانية قد حققت خلال الربع الثالث نمواً بنسبة 15.2% على الأساس سنوي، وبنحو 3.5% مقارنة مع الربع السابق، لتصل إلى 4,326.3 مليون دولار.

شكل 22: التغير في بنود إجمالي موجودات المصارف، الربع الثالث 2013 (أساس سنوي)



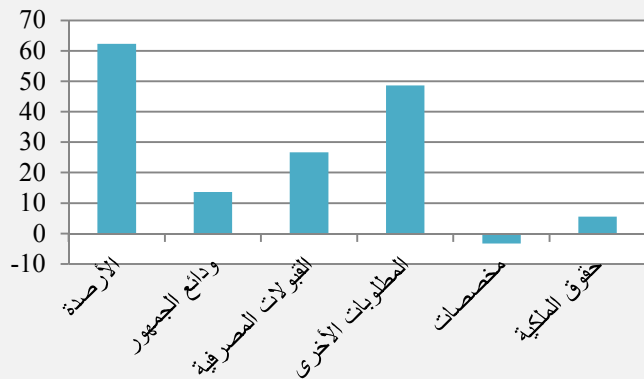
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

من ناحية أخرى، تشير البيانات المتاحة إلى زيادة بند النقدية بنحو 54% على الأساس السنوي، وذلك على خلفية المعوقات التي تضعها المصارف الإسرائيلية لاستقبال فائض الشيك من المصارف العاملة في فلسطين، الأمر الذي يعكس التنامي في حجم السيولة النقدية المتوفرة لدى هذه المصارف وتكدسها في الخزائن. كما نما بند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنحو 9.7% على الأساس

السنوي، وبشكل خاص أرصدة المصارف خارج فلسطين التي نمت بنحو 10.9% على الأساس السنوي، وتسببت في تزايد إجمالي التوظيفات الخارجية للمصارف بحوالي 1.2% على الأساس الربعي، لتصل إلى 3,211.6 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2013. وأدى هذا الارتفاع في التوظيفات الخارجية، إلى زيادة نسبتها من إجمالي الودائع إلى 39.3% في الربع الثالث 2013، مقارنة بـ 37% في الربع السابق.

في المقابل، شكلت ودائع العملاء وحقوق الملكية الغالبية العظمى من مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين، حيث شهدت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث نمواً بنسبة 13% على أساس سنوي، وبنحو 4.5% مقارنة مع

شكل 23: التغير في بنود مطلوبات المصارف، الربع الثالث 2013 (أساس سنوي)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

الربع الثاني 2013، لتصل إلى 8,181.3 مليون دولار. ورغم التغيرات التي رافقت كل من التسهيلات والودائع، إلا أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء حافظت على ثباتها النسبي خلال الربع الحالي عند مستوى 53% تقريباً.

كما شهدت حقوق الملكية ارتفاعاً بنسبة 6.5% على أساس سنوي، مقابل نمو بنحو 2.6% مقارنة مع الربع الثاني. وباعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول للمصارف أمام

المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، فقد تواصل تدعيم رأس المال، حيث نما رأس المال المدفوع بنسبة 1.5% على أساس سنوي، فيما بقي ثابتاً عند ذات المستوى مقارنة بالربع السابق.

اختبارات التحمل

استمراراً لنهج الرقابة المالية المبني على دراسة وتحليل المخاطر المحتملة، ويهدف اختبار قدرة المصارف العاملة في فلسطين على مواجهة هذه المخاطر، وتطوير سياسات مناسبة لزيادة قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، بما في ذلك إعداد خطط للتعافي في حالة وقوع كوارث ووضع توصيات لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع محافظ الائتمان والاستثمار الأجنبي، قامت سلطة النقد بتنفيذ اختبارات فحص التحمل على البيانات المالية الربعية للمصارف كما هي في 2013/9/30، حيث تم احتساب أثر محاكاة مجموعة من السيناريوهات المفترضة على تلك البيانات، وذلك وفق المعطيات التالية:

أ. السيناريوهات

تم اعتماد تسعة سيناريوهات مختلفة تتفاوت في شدتها من الأقل إلى الأكثر شدة حسب التفصيل التالي:

أ. سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات سياسية، وتتضمن:

3	2	1	
%20	%15	%10	تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص - بدون موظفي الحكومة
%50	%40	%25	تعثر التسهيلات الممنوحة لموظفي الحكومة
%40	%30	%20	تأخر الحكومة في سداد جزء من ديونها القائمة
%15	%10	%5	انخفاض قيمة الاستثمارات في فلسطين
%20	%15	%10	سحب نسبة من ودائع العملاء

ب. سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات اقتصادية عامة، وتتضمن:

6	5	4	
%30	%20	%10	تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص - بدون موظفي الحكومة
%25	%15	%5	انخفاض قيمة الاستثمارات داخل وخارج فلسطين
%20	%10	%5	سحب نسبة من ودائع العملاء

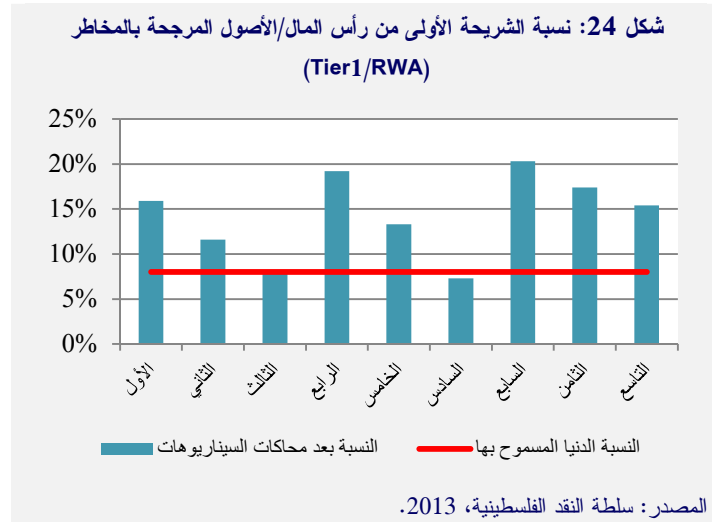
ج. سيناريوهات تتعلق بالتركز لدى المصارف، وتتضمن:

9	8	7	
5	3	1	تعر أكبر 1 - 5 تسهيلات مقدمة
5	1	3	سحب أكبر 1 - 5 ودائع

II. معيار النجاح في الاختبار

في إطار تطبيق أثر السيناريوهات قامت سلطة النقد باعتماد تأثير كل من هذه السيناريوهات على الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك لقياس قدرة رأس المال الأساسي (Core Capital) على امتصاص الصدمات. وتم تحديد نسبة 8% لنجاح أو فشل المصارف محل الاختبار، وهي تعادل الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التي حددتها سلطة النقد ضمن تعليمات رقم (7/2009) الصادرة بتاريخ 06/12/2009.

III. نتائج الاختبارات



أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل، التي تم إجراؤها على مستوى إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، متانة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام، حيث تبين أن إجمالي المصارف نجحت في تجاوز جميع السيناريوهات المحتملة، باستثناء السيناريو السادس، الذي يمتاز بكونه الأصعب على مستوى السيناريوهات السياسية والاقتصادية، حيث انخفضت النسبة (أي نسبة الشريحة

الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) بعد المحاكاة من 21% إلى 7.3%.

صندوق (1): المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

تسعى الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية نحو تدعيم مكونات شبكات الأمان المالي لديها بهدف زيادة عمق الأسواق المالية واستقرارها، مسترشدة في ذلك بتوصيات لجنة بازل التي تعتبر أن التكامل في شبكات الأمان المالي هو أحد الشروط المسبقة للوصول إلى نظام مالي مستقر. وفي هذا السياق، تعتبر أنظمة ضمان الودائع مكوناً رئيسياً مهماً في شبكات الأمان المالي.

وبحسب المنظمة الدولية لمؤسسات ضمان الودائع (IADI)، فإن الأهداف العامة لمؤسسات ضمان الودائع تكمن أساساً في جانبين. الأول، المساهمة في حفظ الاستقرار المالي من خلال تقليل فرص حدوث تهاافت المواطنين على سحب ودائعهم، في حال فقدان الثقة في القطاع المصرفي نتيجة أزمة حقيقية أو مفترضة (Bank run). أما الثاني، فيتمثل بحماية صغار المودعين في حال تعثر البنوك، حيث عادة ما يتصف هؤلاء المودعون بانخفاض قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الكافية المتعلقة بأوضاع البنوك لتقييم أحوالها وتحليلها. ولضمان فعالية نظام تأمين الودائع لا بد من توافر مجموعة من الشروط المسبقة، أهمها سلامة النظام المصرفي وعدم اشتماله على بنوك متعثرة (أو توشك على التعثر)، إضافة إلى فعالية نظم الرقابة على القطاع المصرفي، وتوافر أنظمة إفصاح فعالة.

وتعزيزاً لاستقرارها المالي، سعت مختلف الدول لإنشاء نظام ضمان الودائع، حيث تشير البيانات إلى أن عدد الدول التي اعتمدت مثل هذه النظم يبلغ 114 دولة حول العالم، منها 71 دولة انضمت إلى عضوية المنظمة الدولية لمؤسسات ضمان الودائع. وفي فلسطين، تمت مصادقة الرئيس على قرار بقانون⁷ في شهر أيار الماضي يتم بموجبه إنشاء "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع"، ولاحقاً في نهاية العام الماضي حصلت المؤسسة الفلسطينية على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية لمؤسسات ضمان الودائع، ليرتفع عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلى 72 دولة.

وبحسب القرار بقانون، يتولى إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء يرأسه محافظ سلطة النقد، إضافة إلى ممثل عن وزارة المالية، ومراقب الشركات، وأربعة أعضاء مستقلين يعيّنهم رئيس دولة فلسطين. ويتولى مجلس الإدارة من ضمن مهامه تحديد وإقرار نسبة الاشتراكات السنوية لأعضاء المؤسسة، وتحديد وإقرار سقف تعويض المودعين، كما وتكون العضوية في المؤسسة إجبارية لجميع المصارف المرخصة من قبل سلطة النقد، والبالغ عددها 17 مصرفاً مع نهاية العام 2013.

ويشير القرار بقانون إلى مصادر رأس مال هذه المؤسسة، وهو يشمل مبلغ 20 مليون دولار أمريكي تساهم به الحكومة الفلسطينية، بالإضافة لمبلغ 100 ألف دولار يدفعها كل مصرف مرخص كرسوم تأسيسية تدفع لمرة واحدة، إلى جانب اشتراكات الأعضاء السنوية. ولاحقاً لهذا القرار، قام مجلس الإدارة بتحديد نسبة الاشتراك

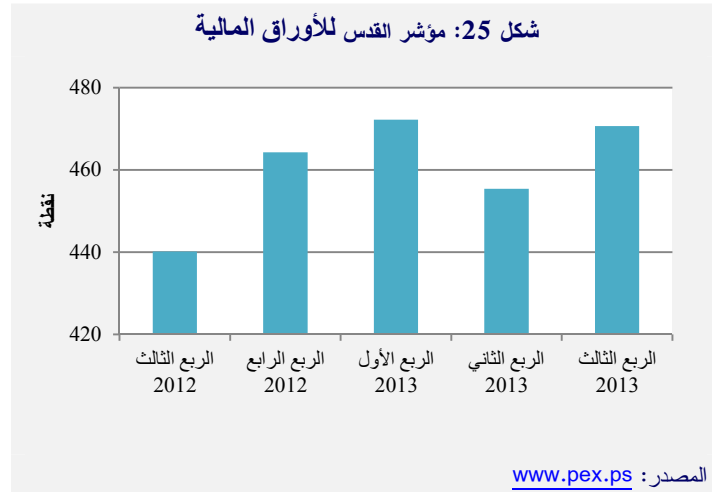
⁷ قرار بقانون رقم 7 لسنة 2013، وتم نشره في العدد 101 من جريدة الوقائع الرسمية.

السني للمصارف بـ 0.3% من إجمالي الودائع السنوية لكل مصرف حسب بيانات نهاية العام، إضافة إلى اشتراك بمقدار 10 آلاف دولار سنوياً. وتمتاز غالبية الودائع المصرفية في فلسطين بكونها ودائع صغيرة الحجم. وعليه، حدد مجلس الإدارة أن يكون سقف التغطية 10 آلاف دولار، وهو ما يعني أن المؤسسة ستكون ضامنة لنحو 93% من مجموع الودائع في المصارف العاملة في فلسطين.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تنطوي على إنشاء مثل هذه المؤسسة في فلسطين، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المراقبين من إبداء التحفظ حول إمكانية تأثير ذلك سلباً على مستويات الاستثمار المنخفضة أصلاً، وبالتالي على قدرتها في دفع عجلة النمو. لكن من جهة أخرى، تثبت الدلائل على أرض الواقع أن مستويات الاستثمار ترتبط بالأساس بعامل الاستقرار السياسي، وأن تأثرها بالإجراءات التحفيزية (كقانون تشجيع الاستثمار أو غيره) تبدو ضعيفة. وفي المحصلة، سيظلّ من المبكر الجزم بمدى تأثير هذه الخطوة على مستوى الاستثمار والنمو في فلسطين.

مؤشر القدس للأوراق المالية

وصل مؤشر القدس إلى 470.7 نقطة خلال الربع الثالث من العام 2013، مرتفعاً بنحو 3.4% عن الربع



السابق، مقابل ارتفاعه بنحو 6.9% عن الربع المناظر من العام 2012. وجاء هذا الارتفاع بالمقارنة مع كل من الربعين السابق والمناظر نتيجة الارتفاع في مؤشرات جميع القطاعات باستثناء التراجع الطفيف في مؤشر قطاع التأمين، حيث ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنحو 20.4% على الأساس السنوي، يليه مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 15.3%. بينما لم تتجاوز نسبة الانخفاض في مؤشر قطاع التأمين الـ 0.4%.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي

2013 Q3	2013 Q2	2013 Q1	2012 Q4	2012 Q3	2012 Q2	2012 Q1	2011	2011	المؤشر
نسبة مئوية									النمو
غ م	غ م	1.9	2.2	2.2	2.6	2.9	2.6	3.3	العالم
1.3	1.0	0.3	0.6	1.1	1.6	1.9	1.3	1.5	الدول المتقدمة
1.8	1.6	1.3	2.0	3.1	2.8	3.3	2.8	1.8	الولايات المتحدة
0.4-	0.6-	1.2-	1.0-	0.7-	0.5-	0.2-	0.5-	1.7	اليورو
2.4	1.3	0.1-	0.3-	0.1-	3.2	3.0	1.4	0.4-	اليابان
غ م	غ م	4.4	5.0	3.6	3.7	3.7	5.0	6.0	الدول الصاعدة والنامية
نسبة مئوية									التضخم
3.4	3.3	3.5	3.5	3.5	3.6	4.0	3.6	4.5	العالم
1.4	1.2	1.4	1.7	1.7	1.8	2.4	1.9	2.6	الدول المتقدمة
1.6	1.4	1.7	1.9	1.7	1.9	2.8	2.1	3.2	الولايات المتحدة
1.3	1.4	1.9	2.3	2.5	2.5	2.7	2.5	2.7	اليورو
0.9	0.3-	0.6-	0.2-	0.4-	0.2	0.3	0.03-	0.3-	اليابان
6.5	6.5	6.7	6.3	6.2	6.2	6.4	6.3	7.4	الدول الصاعدة والنامية
16.4	16.5	16.4	14.4	12.5	11.3	10.7	12.3	10.3	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
نسبة مئوية									الأسعار العالمية
107.3	99.3	105.1	101.9	102.8	102.9	112.5	105.0	104.0	أسعار النفط (\$)
1327.5	1413.7	1630.5	1718.9	1659.0	1610.8	1690.8	1669.0	1571.5	أسعار الذهب (\$)
175.2	183.0	181.4	178.0	184.0	171.9	168.8	175.6	179.9	أسعار الغذاء (مؤشر)
نسبة مئوية									البطالة
7.3	7.4	8.1	7.5	8.1	8.0	8.6	8.1	8.9	الولايات المتحدة
12.1	12.1	12.0	11.8	11.5	11.2	10.9	11.4	10.2	اليورو
4.0	4.2	4.2	4.0	4.3	4.4	4.5	4.4	4.6	اليابان

المصدر: قاعدة بيانات IFS، 2014.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

2013 Q3	2013 Q2	2013 Q1	2012 Q4	2012 Q3	2012 Q2	2012 Q1	2012	2011	المؤشر
(معدل تغير سنوي)									الإنتاج
2.6	1.2	2.7	5.3	5.5	7.7	4.9	5.9	12.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين (بأسعار عام 2004)
2.5	0.3	0.6-	5.9	5.1	6.5	4.8	5.6	12.1	الضفة الغربية
2.8	3.5	12.2	3.5	6.7	11.1	5.2	6.6	10.0	قطاع غزة
0.4-	1.8-	0.3-	2.1	2.4	4.5	1.8	2.7	8.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين (بأسعار عام 2004)
0.2-	2.3-	3.3-	3.1	2.2	3.6	2.0	2.7	7.5	الضفة الغربية
0.7-	0.0	8.4	0.1-	3.1	7.3	1.6	3.0	13.6	قطاع غزة
(معدل تغير سنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)									الأسعار والتضخم
1.1	1.8	1.7	2.1	2.9	2.7	2.9	2.8	2.9	فلسطين
2.7	3.2	2.9	3.8	4.9	3.8	3.7	4.1	3.5	الضفة الغربية
1.1-	1.3-	0.3	0.2	1.0	0.3	1.8	0.5	0.6	قطاع غزة
(كنسبة من القوى العاملة)									البطالة
27.1	20.6	23.9	22.9	24.3	20.9	23.9	23.0	20.9	فلسطين
23.0	16.8	20.3	18.3	20.4	17.8	20.1	19.0	17.3	الضفة الغربية
35.1	27.9	31.0	32.2	31.9	28.7	31.5	31.0	28.7	قطاع غزة
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)									الاستهلاك والاستثمار
128.8	128.0	128.9	130.2	134.5	131.0	136.9	133.1	126.4	الاستهلاك الكلي
30.6	29.3	29.4	31.3	28.9	31.3	29.6	30.3	29.9	عام
98.1	98.7	99.4	98.9	105.7	99.7	107.3	102.8	96.5	خاص
16.7	18.7	16.6	16.9	18.0	20.2	16.4	17.9	20.7	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
17.9	18.9	19.2	16.6	16.6	17.5	14.3	16.3	15.4	الصادرات*
59.3	60.1	60.3	60.4	64.6	63.6	63.8	63.1	59.1	الواردات*
41.4-	41.2-	41.1-	43.8-	47.9-	46.1-	49.5-	46.8-	43.6-	الميزان التجاري
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)									المالية العامة
33.1	27.3	38.5	27.1	37.6	27.9	31.4	30.9	32.3	الإيرادات العامة والمنح
6.4	7.9	10.2	6.5	7.5	5.7	8.4	7.0	7.2	إيرادات الجباية المحلية

2013 Q3	2013 Q2	2013 Q1	Q4 2012	Q3 2012	Q2 2012	Q1 2012	2012	2011	المؤشر
14.6	14.6	13.5	11.8	22.0	13.4	14.5	15.4	15.2	إيرادات المقاصة
14.5	5.1	19.5	9.5	9.3	9.0	8.5	9.1	10.0	المنح والمساعدات الخارجية
29.9	29.1	33.1	33.7	31.7	31.7	29.8	31.8	33.3	النفقات العامة وصافي الإقراض
28.4	27.4	31.7	31.5	29.5	29.8	28.0	29.7	30.3	النفقات الجارية وصافي الإقراض
1.5	1.7	1.3	2.2	2.3	1.9	1.8	2.1	3.0	النفقات التطويرية
9.8-	5.2-	12.8-	13.9-	1.1-	10.8-	5.2-	7.9-	8.0-	العجز الجاري (قبل الدعم الخارجي)
11.3-	6.9-	14.1-	16.1-	3.4-	12.8-	7.0-	9.9-	11.1-	العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي)
3.2	1.8-	5.4	6.6-	5.9	3.8-	1.5	0.8-	1.1-	العجز الكلي (بعد الدعم الخارجي)
(كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي)									القطاع الخارجي
19.6	20.8	21.0	18.2	19.0	19.9	16.8	18.5	18.4	الصادرات*
65.5	66.4	66.8	66.6	71.3	70.3	71.4	69.9	66.8	الواردات*
11.6	10.7	11.1	10.4	11.1	10.5	9.8	10.5	12.5	صافي الدخل
11.5	10.5	11.1	9.9	10.7	10.3	10.1	10.3	12.9	منها تعويضات العاملين
24.1	14.4	25.5	12.9	14.5	9.7	16.9	13.5	13.5	صافي التحويلات الجارية
13.7	4.6	12.0	2.6	5.1	4.5	8.3	5.1	7.7	منها للقطاع الحكومي
10.2-	20.4-	9.1-	25.1-	26.7-	30.1-	27.9-	27.4-	22.4-	الحساب الجاري
(معدل تغير سنوي)									القطاع النقدي
6.4	12.1	9.8	7.8	1.2	-4.7	-5.9	7.8	-11.2	موجودات سلطة النقد
15.1	13.9	10.5	7.6	5.0	1.6	5.0	7.6	6.2	موجودات الجهاز المصرفي
15.0	10.6	11.5	18.3	16.6	10.0	15.9	18.3	23.0	التسهيلات الائتمانية، منها:
23.9	11.0	10.9	27.8	30.3	7.7	22.3	27.8	31.5	للقطاع العام
11.3	10.4	11.7	14.0	11.7	11.0	13.3	14.0	19.6	للقطاع الخاص
13.6	13.3	9.5	7.3	5.6	-0.5	1.7	7.3	2.5	ودائع العملاء
5.6	5.4	5.3	6.0	7.2	7.0	12.2	6.2	8.4	حقوق الملكية
1.5	1.5	1.7	2.3	4.4	4.4	6.4	2.3	8.0	منها رأس المال المدفوع
بنود تذكيرية									
1,752.3	1,775.4	1,644.8	1,733.2	1,707.9	1,754.5	1,601.7	6,797.3	6,421.4	الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)
2,932.0	2,913.1	2,627.9	2,622.9	2,520.0	2,638.1	2,473.6	10,254.6	9,775.3	الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار)
418.7	427.4	398.9	423.5	420.5	435.3	400.2	1,679.3	1,635.2	نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (دولار)

* يرجى التنويه إلى عدم تنطابق التجارة الخارجية الواردة في ميزان المدفوعات (القطاع الخارجي) مع تلك الواردة في الحسابات القومية، نظراً لاشتمال الأولى على البيانات المتعلقة بالقدس.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2013.